الكلمة تساوي الموت

رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain Press Association

التقرير الأول عن حرية الإعلام والصحافة في البحرين

15/7/2011 – 1/1/2011

2011, Bahrain Press Association. All rights reserved.

www.BahrainPA.org
Info@BahrainPA.org
UK +447821135441
USA +12403869925

رابطة الصحافة البحرينية:

تم اشهار رابطة الصحافة البحرينية في التاسع من يوليو العام 2011 في العاصمة البريطانية لندن كمقر مؤقت لها. وذلك عقب ما شهدته البحرين منذ الرابع عشر من فبراير العام 2011 وتعرض البيئة الإعلامية عامة والصحافية على وجه خاص الى مجموعة من الانتهاكات المباشرة من أجهزة الدولة الرسمية والأمنية.

أقر الأعضاء المؤسسون في الاجتماع التحضيري تسمية رابطة الصحافة البحرينية -Bahrain Press Associa tion (جمعيةمهنية/اجتماعية/ثقافية/تعنىبالدفاععنالإعلاميينالبحرينيين).

تمثل رابطة الصحافة البحرينية قرابة 80 إعلامياً بحرينياً مسجلين في كشوفاتها، ولها ممثلين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ونيوزيلندا. وتعنى بالدفاع عن الإعلاميين البحرينيين من صحافيين ومدونيين ومصورين ممن يعملون في قطاع الاعلام بصفة إحترافية.

يعتبر تدشين رابطة الصحافة البحرينية استجابة ضرورية لحاجة ملحة تُمليها مجمل المتغيرات التي شهدتها البحرين منذ بدأ حوادث الرابع عشر من فبراير الماضي، وبما يشمل الانتهاكات والخروقات التي مارستها الأجهزة الرسمية للدولة مع بدء العمليات العسكرية في الخامس عشر من مارس/ آذار 2011. وما تبع ذلك – حتى اليوم – من خروقات يومية لمبادئ الإعلام المفتوح والصحافة الحرة القائمة على التعددية في مجتمع مدني مسؤول، يقبل بالرأي والرأي الآخر بحرية وانفتاح وشفافية.

الرؤية والرسالة:

- تقر الرابطة وتتعهد الإلتزام بشتى المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحرية الصحافة والإعلام واعتبارها مرجعية رئيسة للرابطة.
- تؤمن الرابطة بالعمل الوطني الساعي للمساهمة بفاعلية ومسؤولية في تعزيز التحول الديمقراطي في البحرين استناداً على الوثائق والمرجعيات الكبرى الثلاث التي أقرها شعب البحرين، والمتمثلة في استفتاء الأمم المتحدة 1971 الذي اكد على عروبة البحرين واستقلالها، ودستور العام 1973، وميثاق العمل الوطني 2001. كل ذلك في نطاق اختصاصات عمل الرابطة والتي ترتكز على الدفاع عن الإعلاميين البحرينيين وتقديم الدعم اللازم لهم في شتى المجالات.
- تسعى رابطة الصحافة البحرينية إلى أن تلعب دوراً فاعلاً ومركزياً في الدفاع عن حرية الإعلام والصحافة والصحفيين في البحرين، وتقديم شتى أنواع المساعدة والمساندة لهم لضمان المناخ المناسب لأداء مهام عملهم بحرية وحرفية وشفافية.
- تعمل رابطة الصحافة البحرينية على إصدار البحوث والدراسات والتقارير الدورية والبيانات الإعلامية واقامة وتنظيم الندوات والفعاليات عن حال الصحافة في البحرين بالتعاون مع شتى المراكز والهيئات والاتحادات والمنظمات الإقليمية والدولية.

المحتوى

الموضوع	الصفحة
المقدمة	9
الباب الأول: ما قبل 14 فبراير 2011	10
الباب الثاني: الباب الثاني: ما بعد 14 فبراير	13
الباب الثالث: الصحافة الأجنبية تحت الحصار	17
الباب الرابع: القائمة التفصيلية لإستهداف الإعلاميين في البحرين	21
الباب الخامس: المناشدات	26
الباب السادس: الملحق الخاص بالبيانات والتقارير	27

المقدمة

لا أكثر من أن تتسلم عائلتا الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري جثتيهما بعد أيام من اعتقالهما. لا أكثر من نصب مشنقة وهمية لصحافي لم يتجاوز الثلاثين من العمر ليقع مغشياً عليه. لا أكثر من احتجاز الإعلاميين بمختلف تخصصاتهم وتعرضهم لأبشع انواع التعذيب وربط اعناقهم بالحبال وإجبارهم على المشي كالحيوانات في مراكز التوقيف التابعة للأمن الوطني ووزارة الداخلية. وخلاف ذلك، يمكن للحكومة في البحرين أن تقول بكل ثقة لمن يسألها عن حرية الإعلام والصحافة: الحريات الاعلامية والصحافية في البحرين مضمونة بحكم الدستور ورعاية القيادة السياسية والدولة للإعلام والإعلاميين !

ما ذكرناه ليست سوى مشاهد من تفاصيل أكثر قسوة. منها ما تم تضمينه في هذا التقرير وأكدته الهيئات والإتحادات والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإعلام والصحافة في بياناتها الصحافية. ومشاهد أخرى لا تزال موثقة في رابطة الصحافة البحرينية تنتظر أن يتجاوز الإعلاميون في البحرين الضغوط والتهديدات التي يواجهونها من أجهزة الأمن البحرينية. وتعمل رابطة الصحافة البحرينية حالياً على توثيق هذه الإنتهاكات للبدء في تقديم طلبات قانونية لمحاكمة مرتكبيها داخل البحرين وخارجها.

لقد تم تأجيل إصدار هذه التقرير مرات عدة، فلجنة الرصد والتوثيق كانت تصر في كل مرة على أن ثمة ما هو جديد واستثنائي ويستحق التوثيق في صفحاته. لكننا أرتأينا وفي هذا التوقيت الحرج أن يرى هذا التقرير النور على أن يتبعه نهاية العام تقرير سنوي شامل.

ما نأمله بصدق من جانب جميع الدول والحكومات في الدول الديمقراطية والهيئات والإتحادات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية أن تولي قضية الحريات الإعلامية والصحافية في البحرين اهتمامها ورعايتها، وأن تبادر للمساهمة في دعم الإعلاميين البحرينيين من صحافيين ومدونين ومصورين وحمايتهم والدفاع عنهم.

رابطة الصحافة البحرينية

الباب الأول: ما قبل 14 فبراير 2011

سجلت البحرين طوال الأعوام الماضية سجلاً متراكماً من الإنتهاكات والمضايقات لحرية الإعلام والصحافة. ورغم ما حققه الإنفتاح السياسي المحدود مع بداية اقرار ميثاق العمل الوطني العام 2001 وبدء الحياة الدستورية العام 2002 من تقدم في الحريات الإعلامية، خصوصاً مع صدور العديد من الصحف اليومية كالوسط والميثاق والوقت والوطن والبلاد. إلا أن الإنطلاقة نحو تأسيس مناخ اعلامي قائم على الحرية والديمقراطية عادت لتتعثر من جديد تحت اكثر من ذريعة ولأكثر من سبب.

وسواء على المستويين الداخلي أو الخارجي، كانت الحريات الإعلامية والصحافية من أكثر الموضوعات إثارة للجدل، خصوصاً في مناقشات جلسات مجلسي النواب والشورى في البحرين لمناقشة قانون الصحافة الجديد داخلياً، أو عبر مجموع التقارير والمؤشرات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بحرية الإعلام والصحافة. (راجع مجموع البيانات الصحافية للإتحاد الدولي للصحفيين في الفترة ما بين العام 2004 – 2010 وراجع مؤشر منظمة مراسلون بلا حدود للحريات الصحافية للأعوام ذاتها). الملاحظ من مجموع هذه التقارير هو تضارب المؤشرات وتداخلها، بين تقارير تذهب الى إعتبار البحرين تجربة مقبلة على الدخول لمناخ مميز من الحريات الإعلامية وبين تقارير أخرى تؤكد تراجع هذه التجربة للوراء مع كل اعلان عن محاكمات جديدة للصحفيين والمدونين والنشطاء الإلكترونيين في أروقة المحاكم في البحرين.

ويمكننا تلخيص ابرز النقاط السلبية التي شكلت العائق أمام الإعلام والصحافة إلى الفترة التي سبقت الرابع عشر من فبراير العام 2011 في النقاط التالية:

أولاً: قانون رقم 47 لعام 2002 بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر

كان صدور قانون رقم 47 لعام 2002 أحد ابرز الإشكاليات التي عطلت من قدرة الإعلام والصحافة في البحرين على النهوض والتطور. ودرج الصحافيون البحرينيون على تسمية هذا القانون بـ "القانون سيء الصيت"، خصوصاً وأن القانون يحيل محاكمات الصحفيين للمحاكم الجنائية لا المدنية ويقر ضمن بند العقوبات عقوبة السجن، كما يرتبط القانون بقانون أكثر قسوة وهو قانون العقوبات، وهو ما يحيل لأحكام بالسجن تصل إلى 25 عاماً.

وعلى الرغم من إقرار ملك البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة تطلعه الشخصي لقانون جديد يضمن الحريات ولا يتضمن أي عقوبات بالحبس للصحفيين إلا ان هذه الامنيات لم ترى الواقع حتى اليوم، بل استمرت وزارة الإعلام والثقافة (هيئة شؤون الإعلام) حالياً في طرح تعديلاتها على القانون مع ربطه بقانون العقوبات وهو ما يعني استمرار شبح السجن على الصحفيين. وكان رئيس تحرير نشرة الديمقراطي الصحافي رضي الموسوي أول صحافي يتم ايقافه أثناء فترة التحقيق وذلك في العام 2002. بعدها تدخل

الملك شخصياً لإيقاف سجن الصحافيين بتفاهم خاص استمر حتى 14 فبراير، ليعود الصحافيون هذه المرة للسجون والتعذيب وصولاً لمقتل المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي (راجع الباب 2، 6).

لقد تعرض الصحفيين في البحرين للعديد من المحاكمات القضائية المرفوعة من جانب الوزراء والمسؤولين ومن جانب هيئة شؤون الإعلام وهي الموسسة المسؤولة عن الإعلام في البحرين، ومنهم: رئيس تحرير صحيفة الوسط الصحافي منصور الجمري، رئيس تحرير صحيفة اخبار الخليج الصحافي انور عبدالرحمن، رئيس تحرير صحيفة الأيام الصحافي عيسى الشايجي، الصحافي حسين خلف في جريدة الوسط، الصحافي محمد السواد في صحيفة الوقت، الصحافي راشد الغائب في صحيفة الأيام والبلاد، الصحافية مريم الشروقي في صحيفة الوسط، الصحافي جعفر الجمري في صحيفة الوسط. ولم تقتصر الملاحقات القضائية التي فعلتها مواد هذا القانون على الصحافيين وحسب، بل طالت أيضاً العديد من المدونين والناشطين في مواقع التفاعل الإجتماعي تويتر وفايس بوك. ولعل أبرزها محاكمة البلوغر البحريني محمود اليوسف بدعوى مرفوعة من وزير البلديات السابق منصور بن رجب.

ثانياً: احتكار الإذاعة والتلفزيون

تحتكر الحكومة البحرينية الإعلام المرئي والمسموع في البحرين منذ عام الإستقلال حتى اليوم، ورغم عديد الطلبات المقدمة من جانب العديد من الشركات والمؤسسات والأفراد لإنشاء المحطات الإذاعية والتلفزية إلا أنها لا تزال ترفض السماح لهذه المحطات بالعمل بدعوى الفراغ القانوني الذي ينظم عملها.

ورغم انقضاء أكثر من 8 أعوام على مثل هذه المبررات التي كانت السلطات تقدمها للمتقدمين إلا أنها لا تزال ترفض السماح لهذه المحطات بالظهور، وهو ماعرض الصحفيين البحرينيين والإقتصاد البحريني لكثير من الخسارات المتراكمة. وهو أيضاً، ما تسبب في خروج بعض المؤسسات الإعلامية التلفزية من العواصم الأوربية بعد استحالة انطلاقها من البحرين. كما أثر هذا بشكل واضح على احتكار الدولة للمعلومات وتأويلها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وحرمان المجتمع البحريني من مصادر المعلومات المستقلة المحايدة والحزبية على حد سواء.

ثالثاً: معوقات اصدار تراخيص الصحف والتحكم في الإعلانات الحكومية:

يتضمن قانون رقم 47 لعام 2002 بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر اشتراطات معقدة لإنشاء الصحف في البحرين، خصوصاً فيما يتعلق بالتأمين المالي الذي يقدر بحوالي مليون دينار بحريني (2.666.000 دولار). والهدف من هذا التعقيد هو ضمان أن لا يقدم على انشاء الصحف في البحرين سوى الطبقة المتنفذة من رجال الأعمال والتي ترتبط مع الدولة في مصالح تجارية متشابكة. وهو في المحصلة ما تسبب في تطويق الصحافة الحزبية في البحرين، بالإضافة إلى ضمان أن تكون رؤوس اموال الصحف البوابة التي تنفذ منها الدولة للتحكم بالصحف المحلية وبما ينشر فيها. إلا أن ذلك لم يمنع من انشاء صحيفتين تميزتا بالإستقلالية النسبية عبر حشد عدد كبير من المولين، وهما الوسط والوقت.

يتبع ذلك الوقوع على التوجيه السياسي المتعمد للإعلانات الحكومية على الصحف، وشهدت صحيفتا الوسط والوقت ضغوطاً حكومية مكثفة جراء حجب الإعلانات من الوزارات والمؤسسات الحكومية عنهم بهدف التأثير على المحتوى التحريري للصحيفتين، وهو ما أدى لإغلاق صحيفة الوقت جراء ضعف التمويل الإعلاني.

رابعاً: التدخل في المحتوى التحريري للصحف المحلية:

تعمد إدارة الإعلام الخارجي بهيئة شؤون الإعلام الى التدخل المباشر في المحتوى التحريري للصحف البحرينية عبر الضغط على رؤساء تحرير الصحف البحرينية ونوابهم ورؤساء الأقسام المحلية، وذلك عبر الإيعاز بعدم النشر حول بعض الموضوعات أو الإحتجاج على بعض الموضوعات المنشورة فعلاً. وتتجنب إدارة الإعلام الخارجي المخاطبة الكتابية في هذا الشأن وغالباً ما تملي توصياتها بإسم التوجيهات الصادرة من القيادة السياسية للبلاد في رمزية الديوان الملكي تحديداً.

خامساً : قرارات منع النشر:

شهدت البحرين العديد من الحوادث الامنية والسياسية المعقدة ما بين العام 2004 والعام 2011. ولقد تعسفت الدولة في حق استخدام قرارات منع النشر، ومن هذه القضايا: قضية فضيحة البندر وهو أحد مستشاري الدولة الذي قام بتسريب معلومات خطيرة عن الدولة، وقضية الفساد الإداري والمالي للوزير منصور بن رجب. وعلى الرغم من اصدار الاحكام القضائية في العديد من القضايا إلا أن اوامر منع النشر بقت سارية. وتعرض الصحافيين لمحاكمات قضائية بعد نشرهم لمعلومات عن القضايا دون ان تمس التحقيقات. ومنهم الصحافي محمد السواد والصحافي احمد العرادي في صحيفة الوقت بعد نشرهما تقريراً اخبارياً حول قضية فضيحة البندر وذلك بعد صدور الحكم القضائي فيها.

سادساً: اغلاق المواقع الإخبارية الإلكترونية:

بات إغلاق المواقع الإلكترونية الإخبارية وبما يشمل المواقع الإخبارية المحترفة والمدونات وصفحات الفايس بوك وتويتر ومواقع الجمعيات السياسية في البحرين من اكثر مظاهر الضغط على وسائل الإعلام الجديد في البحرين . وبات المتصفحون في البحرين يعمدون لإستخدام البروكسيات ووسائل فك الصفحات بل أصبحت متاجر الإنترنت تعمل على تقديم هذه الخدمات للمتصفحين ، وفيما تتنصل هيئة شؤون الإعلام عن مسؤوليتها تجاه قرارات الإغلاق لا يزال هذا الملف المعقد في البحرين دون جهة مسؤولة، رغم ان الصفحات التي تظهر للمواقع الممنوعة تحيل المتصفح لهيئة شؤون الإعلام. وقد تعرضت مواقع كل من ملتقى البحرين (بحرين اونلاين)، موقع جمعية العمل الوطني (وعد)، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية أمل الإسلامية للإغلاق اكثر من مرة. وتتمثل الفئة المستهدفة من قرارات الحجب صفحات الجمعيات ومواقع الجمعيات السياسية المعارضة وكذلك المنتديات والمواقع الإخبارية المستقلة وبعض المدونات التي يكتب أصحابها انتقادات للدولة، سياسية كانت هذه الانتقادات أو حتى متعلقة بالخدمات.

سابعاً: الفراغ التشريعي في حرية الحصول على المعلومات:

يعتبر حق الحصول على المعلومات وتداولها حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وهو ما أكدت عليه المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعاني الصحافة ووسائل الإعلام في البحرين من شح المعلومات والتعامل السلبي من جانب اغلبية وزارات ومؤسسات الدولة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات.

وأشار استطلاع للرأي (يناير 2009 – صحيفة الوقت) أجري على شريحة من الصحافيين في الصحف المحلية، أكد 95% من الصحافيين البحرينيين بانهم الحاجة الملحة لاصدار قانون يعطي حق الحصول على المعلومات.

الباب الثاني: ما بعد 14 فبراير

يعاني الصحافيون والمدونون والمصورون جراء العديد من الإنتهاكات والإعتقالات والإقالات الجماعية من العمل مع بدء الحملة الأمنية التي تعصف بالبحرين منذ الخامس عشر من مارس/ آذار الماضي عقب اعلان ملك البحرين حالة الطوارئ في البلاد، وذلك بعد حركة احتجاجية شعبية بدأت مع الرابع عشر من فبراير وطالبت باصلاحات سياسية واقتصادية في البلاد.

ولقد تمخضت هذه الحملة القمعية عن مقتل الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري في ظروف غامضة أثناء عملية احتجازهما لدى سلطات الأمن في البحرين (راجع بيانات الإتحاد الدولي للصحفيين ومنظمة مراسلون بلا حدود – الباب السادس). وادعت السلطات الرسمية في البحرين أن مقتل كل من العشيري وفخراوي كان بسبب أمراض سارية كانا يعانيان منها وهو ما نفته أسر القتيلين، وهو ما نفته ايضاً صور التعذيب على جسد العشيري وفخراوي، وكانت قناة cnn الأمريكية قد بثت تقريراً تلفزيونياً اظهر صور التعذيب على جسد الأخير.

وبالإضافة لذلك، تم اعتقال واستجواب عشرات الصحفيين المدونيين والمصورين في المراكز الأمنية التابعة لقوة دفاع البحرين ووزارة الداخلية، وأفادت شهادات من تم الإفراج عنهم لاحقاً تعرض الأغلبية لحالات تعذيب تفاوتت بين المتوسطة والشديدة. كما تمت اقالة عشرات الصحافيين من اعمالهم تعسفياً، وهو ما أكده الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين والعديد من التقارير الدولية المحايدة.

وكان لوقوف المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والدفاع عن الصحفيين ودفاعهم عن قضايا الصحفيين والمدونين والمصورين بالغ الأثر في الحد من هذه التجاوزات. إلا أن السلطات البحرينية لا تزال تتحفظ على بعض المصورين والمدونين في مراكز الإعتقال كما تم الحكم على المدون البحريني علي عبدالإمام بالسجن غيابياً لمدة 15 عاماً وعلى المدون عبدالجليل السنقيس بالسجن لخمسة وعشرين عاماً (وكالة أنباء البحرين الحكومية).

ويواجه الصحافيون والمدونون والمصورون الذين تم الإفراج عنهم أحكاماً بالسجن جراء استمرار المحاكم

الجنائية البحرينية النظر في التهم الموجهة لهم، وتصل العقوبات المتوقعة الى السجن ما بين ثلاث وخمس سنوات. كما تم فصل عشرات الصحافيين من وظائفهم فصلا تعسفياً بسبب مواقفهم السياسية وتصريحاتهم وكتاباتهم في وسائل الإعلام المحلية والدولية وشبكات التواصل الإجتماعي.(راجع جدول توثيق الإنتهاكات التي تعرض لها الإعلاميون في البحرين).

وترجح المعلومات المتوفرة حتى اعداد هذا التقرير بان الحملة التي شنت على الإعلاميين بكافة تخصصاتهم تدار بشكل مباشر من جانب هيئة شؤون الإعلام الحكومية. ويربط المراقبون زيارة رئيس هيئة الإعلام الشيخ فواز بن محمد آل خليفة إلى القائد العام لقوة دفاع البحرين الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة بتاريخ 5 ابريل 2011 بحملة بدء الاعتقالات التي شنت على الإعلاميين، إذ تلى المقابلة مباشرة اعتقال الصحافي فيصل هيات بتاريخ 7 ابريل 2011 والذي فتح باكورة اعتقال الصحافيين والإعلاميين. ومن أقسى المواقف الموثقة هو ما تعرض له الصحافي حيدر محمد من صحيفة الوسط من تخويف وضغط إذ تم عرضه على مشنقة للإعدام في يوم 3 مايو 2011 عقب مطالبته المحقق في جهاز الأمن الوطني احترام اليوم العالمي لحرية الصحافة والكف عن التعرض لسلامته الجسدية، وهو ما أدى إلى تعرضه لحالة إغماء تلاها الإفراج عنه دون توجيه أي تهمة له.

وتعرض الصحافيون في البحرين لحملة استهداف مباشرة عبر شاشة تلفزيون البحرين الذي تديره الدولة وذلك من خلال العديد من البرامج التلفزيونة التي تلت مسيرة الإعلاميين في دوار اللؤلؤة واعلان حالة الطوارئ في البلاد، وتم التشهير بالصحفيين واستهدافهم والتحريض عليهم، وممن تم استهدافهم عبر شاشة التلفزيون الرسمي: رئيس تحرير صحيفة الوسط منصور الجمري، رئيس تحرير صحيفة اسواق الصحافي عباس بوصفوان، رئيس الشؤون المحلية والسياسية والتطوير في صحيفة البلاد الصحافي عادل مرزوق، الصحافي في صحيفة الوسط حيدر محمد، والصحافي المتخصص في الشؤون الرياضية فيصل هيات
والصحفي جواد عبد الوهاب.

صحافيون في السجن وأمام المحاكمة الجنائية

وفيما شهدت البحرين خروج أكثر من 120 اعلامياً بعد تلقيهم تهديدات فعلية بالإعتقال من جانب الجهات الأمنية، أفرجت السلطات البحرينية عن بعض المعتقلين من الإعلاميين بعد الضغوطات والإنتقادات الدولية التي وجهت للسلطات البحرينية. وتتراوح التهم المنسوبة إلى الصحافيين البحرينيين بشكل عام بين (نشر معلومات كاذبة، وبث صور ومعلومات من شأنها الإضرار بالأمن العام، وتهمة التجمهر في مكان عام، وإهانة النظام).

ويواجه الكاتب والصحافي عباس المرشد (كاتب في العديد من المراكز البحثية والمجلات العلمية المتخصصة) تهماً جديدة وهي (تحريض العامة على كراهية النظام، وذلك بحسب المادة (165) من قانون العقوبات التي تنص على (يعاقب بالحبس أو بالغرامة من حرض بإحدى طرق العلانية على كراهية نظام الحكم أو الازدراء به)، فضلا عن التهم التي يواجهها باقي الصحافيين. كما يواجه الصحافيون فيصل هيات وعبدالله علاوي وجاسم الصباغ (صحيفة البلاد) تهماً مماثلة. هذا ولم يسمح جهاز الأمن البحريني بإعطاء الصحافيين فرصة مقابلة محاميهم أثناء فترة التوقيف كما لم تراعى أي من المواد الدستورية والقانونية التي تكفل للموقوفين حقوقاً قانونية في اجراءات التوقيف والإعتقال.

وتعتبر كافة التهم المسندة للصحافيين والمدونيين والمصورين مقتبسة من قانون العقوبات البحريني في الوقت الذي لا تعاني البحرين من فراغ تشريعي بشان تنظيم عملية الطباعة والنشر، وتتراوح عقوبة التهم أعلاه ما بين السجن ستة اشهر والسجن لمدة ثلاث سنوات. ويعزي المراقبون تعمد النيابة العسكرية الإعتماد على قانون العقوبات دون قانون رقم 47 لتنظيم شؤون الصحافة والطباعة والنشر رغبة منها في الوصول لأقصى الأحكام الممكنة على الإعلاميين المعتقلين.

صحيفة الوسط البحرينية: استهداف مدروس نحو القضاء على الصوت الآخر

وفي السياق ذاته يواجه كلا من رئيس تحرير صحيفة (الوسط) البحرينية الدكتور منصور الجمري ومدير تحريرها وليد نويهض ورئيس قسم المحليات عقيل ميرزا، بالإضافة إلى سكرتير التحرير علي الشريفي، تهم نشر أخبار مفبركة بهدف زعزعة الاستقرار في البحرين، وتفيد الدفوعات المقدمة من جانب الصحيفة إلى ان جهة (ما) قد ورطت الصحيفة في الفترة من 25 إلى 29 مارس 2011 إذ لم يستطع العاملون والمحررون الخروج من منازلهم وتمت مهاجمة مطبعة الصحيفة على يد مجهولين مسلحين، مما اضطر الصحافيين للعمل من المنزل، وهي الفترة التي تم دس الأخبار المفبركة الخمسة بهدف النيل من الصحيفة، تم ذلك عبر انشاء مركز اخباري مزيف في العاصمة السعودية الرياض لإرسال أخبار مفبركة الى الصحيفة ونشرها، وذلك بحسب ما اظهرت التحقيقات التي أثبتت أن مصدر جميع الأخبار المزيفة واحد وهو عنوان (أي بي) في العاصمة السعودية الرياض.

وبسبب الضغط الرسمي الذي واجهه مجلس إدارة صحيفة (الوسط)، تقرر تقديم رئيس تحرير الصحيفة اسقالته مجبراً وإقالة البقية من مناصبهم، وبحسب محللين مقربين من الدولة "أن تلك الإقالات وتعيين رئيس تجرير محسوب على الدولة هو ما كانت تطمح له السلطات الأمنية البحرينية، على اعتبار أن صحيفة الوسط كانت تنشر كل الوقائع والانتهاكات التي تمارسها الأجهزة الامنية في البحرين".

إقالة الصحافيين والمصورين من المؤسسات الإعلامية

انخرط الصحافيون والمدنون والمصورون في التغطية اليومية للأحداث التي جرت في البحرين منذ 14 فبراير 2011، سواء من خلال عملهم اليومي في الصحف المحلية أو من خلال التصريح للقنوات الفضائية. وكذلك بمراسلة الصحف العربية في إطار تواجدهم في مسرح الحدث، ونشاطهم الفعال ضمن شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت مثل فايسبوك وتويتر.

وقد تعرض الاعلاميون من مختلف التخصصات جراء ذلك إلى جملة من الإقالات والاعتقالات الجماعية التي طالت اكثر من 120 اعلاميا من مختلف التخصصات الإعلامية من صحافيين ومدونيين ومصورين محترفين وهواة (راجع جدول توثيق الإنتهاكات التي تعرض لها الإعلاميون في البحرين). كما تلقى العديد منهم تهديدات مختلفة مصدرها السلطات البحرينية والهيئات التابعة لها ، وكذلك بعض الأطراف المحسوبة على الدولة.

وقد شمل الفصل التعسفي كافة الصحف المحلية والإذاعة والتلفزيون، أما صحيفة (الوسط) البحرينية فقد أقالت أربعة من كوادرها بقرار مجلس الإدارة. كما أقالت بعض الصحافيين بعد تولي مجلس الإدارة الجديد مهام عمله. وكانت صحيفة (البلاد) والتي يرأس تحريرها حالياً نائب رئيس جمعية الصحفيين البحرينية مؤنس المردي قد فصلت نحو 14 صحافياً ومخرجاً ومصوراً. وتلت ذلك صحيفة الأيام والتي يرأس تحريرها رئيس جمعية الصحفيين البحرينية عيسى الشايجي، إذ فصلت 8 إعلاميين. أما هيئة شؤون الإعلام الممثلة في تلفزيون البحرين فقد فصلت وانهت عقود أكثر من 18 إعلامياً، فيما فصلت صحيفة الوطن 28 موظفاً، بينهم 18 إعلامياً من مختلف التخصصات.

اعتقالات جمعية البحرين للتصوير الضوئي

فيما يواجه عشرة مصورين مسجلين تحت مظلة جمعية البحرين للتصوير الضوئي عقوبة السجن منذ تواريخ متفاوتة بين 23 مارس و22 مايو 2011. أكدت العديد من الشهادات التي اخذت من المصورين عقب الإفراج عنهم تعرضهم للتعذيب على أيدي رجال الأمن داخل المراكز الأمنية.

ويواجه المصورون ذات التهم الموجهة إلى الصحافيين. وبعد خطاب الملك الأخير الذي أعلن من خلاله تشكيل لجنة مستقلة للتحقق في الانتهاكات الحقوقية داخل البحرين، تم الإفراج عن بعض المصورين، إلا أن السلطات القضائية لا تزال تنظر في القضايا الموجهة لهم، وهو ما يعني احتمالية تلقيهم أحكاماً بالسجن.

انتهاكات صارخة: من حيدر محمد إلى نزيهة سعيد

في فجر يوم الأحد الموافق 24 ابريل، داهمت قوات أمن مكونه من نحو 30 رجل امن منزل الصحافي حيدر محمد العامل بصحيفة الوسط البحرينية، وتم مصادرة جهاز الكمبيوتر وكاميرا التصوير قبل اعتقاله. وفي يوم 3 مايو وأثناء التحقيق مع الصحفي حيدر بالتزامن مع الإهانات والتعذيب، طلب الأخير من المحقق أن "يحترم اليوم العالمي لحرية الصحافة وان يكف عن تعذيبه". تبع ذلك ان عمد المحقق إلى أن يوهم الصحافي حيدر محمد بأنه في محاكمة رسمية، وتقرر الحكم عليه بالإعدام شنقاً، وقام المحقق بتطويق عنقه بالحبل بدعوى تنفيذ حكم الإعدام وهو ما أدى إلى حدوث حالة اغماء للصحافي. وفي تاريخ 22 مايو تم الإفراج عن حيدر محمد دون توجيه أي تهمه له.

أما نزيهة سعيد وهي مراسلة فرانس 24 وراديو مونتي كارلو الدولية في البحرين. فقد استدعيت يوم الأحد الموافق 22 مايو 2011 الساعة 12:30 للاستجواب في المركز الامني التابع لوزارة الداخلية في مدينة الرفاع. وتعرضت الصحافية نزيهة سعيد خلال التحقيق الى الضرب والإهانات دون اي سبب او اي تهمة، وتم ارغامها على شرب (بول)، وضربها على ظهرها بانبوب بلاستيكي.

وقامت السفارة الفرنسية في العاصمة البحرينية المنامة بإرسال الصحافية نزيهة سعيد للعلاج في باريس عقب الحادثة مباشرة. وعقب صدور بيان من الإتحاد الدولي للصحافيين والعديد من المنظمات والهيئات الدولية، أعلنت وزارة الداخلية في البحرين عزمها اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المسؤولين عن الاعتداء عليها. وقد روت الصحافية محنتها إلى المدعي العام العسكري الذي يتولى التحقيق في القضية، ولم تكشف السلطات الأمنية عن اي تفاصيل في هذا السياق حتى اليوم.

وكانت لجنة حماية الصحفيين cpj قد طالبت السلطات البحرينة في 19 يوليو 2011 "إنهاء المضايقات والملاحقات القضائية الملفقة ضد الصحفيين الناقدين". واكدت اللجنة "تعرض الصحفيين الناقدين إلى تهديدات وتحقيقات وحملات تشويه من قبل مطبوعات مملوكة للحكومة أو موالية لها، كما تعرض الصحفيون لمضايقات وملاحقات قانونية من قبل مؤيدي الحكومة".

وكان البيان قد سلط الضوء على ما تعرضت له الصحافية ريم خليفة من "مضايقات وتهديدات وحملات التشهير المنسقة، وكان آخرها اتهامها بالإساءة اللفظية والاعتداء البدني على أحد مؤيدي الحكومة". يأتي ذلك عقب الاحداث التي شهدها المؤتمر الصحفي للوفد الأيرلندي الذي كان يحقق في الإنتهاكات الحقوقية الجارية في حقوق الإنسان، إذ تم تخريب المؤتمر الصحافي من جانب أطراف موالية للدولة واستهداف الصحافية ريم خليفة وتلفيق تهمة اعتداءها على إحدى الطبيبات واستدعاءها للمثول أمام أحد المراكز الأمنية.

وقد أكد كل من رابطة الصحافة البحرينية ولجنة حماية الصحفيين CPJ انه وبعد الإطلاع على التسجيلات والصور الفوتوغرافية وشهادات الوفد الإيرلندي والصحافيين، اكدا بطلان هذا الإدعاء وأنه ياتي ضمن مسلسل استهداف الصحافيين المستقلين في البحرين. كما عمدت رابطة الصحافة البحرينية ولجنة حماية الصحفيين إلى إعلان ذلك في بيانات صحافية تضمنت مطالبة الجهات الرسمية الكف على التعرض للصحافيين في البحرين.

الباب الثالث: الصحافة الأجنبية تحت الحصار

قامت قوات الأمن البحرينية بإعاقة عمل المراسلين الأجانب لصحف ومؤسسات إعلامية دولية عريقة بطرق عدة لعرقلة عملهم في نقل الأحداث التي جرت في البحرين منذ فبراير الماضي.

وتتنوع الطرق والأساليب التي تمت ممارستها ولا تزال في عرقلة عمل المراسلين الأجانب، حتى وصل الأمر إلى أن قام قناصة في طائرة مروحية بالإطلاق على مراسل صحيفة النيويورك تايمز الأميركية مايكل سلاكمان والمصور في نفس الصحيفة سين باتريك فيرل بينما كانا يقومان بتصوير أحداث العنف في ساحة دوار اللؤلؤة وسط العاصمة البحرينية المنامة في 18 فبراير الماضي. انظر الرابط:

http://en.rsf.org/maghreb-et-moyen-orient-media-continue-to-be-targets-as-23-02-2011,39604.html

ولم تدخر السلطات وسعاً منذ فبراير الماضي في التضييق على دخول الصحافيين الأجانب إلى البحرين، وهو ما كشفته صحافية من فرانس 24 لمنظمة مراسلون بلا حدود حين روت قصتها قائلة "وصلنا إلى البحرين بتاريخ 19 فبراير حوالي الساعة الواحدة فجراً، تم إجبارنا على قضاء الليلة في المطار ولم يسمح لنا بالدخول إلى البحرين حتى بعد ظهر اليوم التالي. وقد تمت مصادرة معدات البث الخاصة بنا، ولكن لم يكن هذا الأمر مع كافة الصحافيين، حيث لم يواجه البعض أية مشاكل تذكر في الدخول. لقد كنا محظوظين على الأقل لحصولنا على تأشيرة دخول لمدة أسبوعين، إذ أن غيرنا من المراسلين لم يحصلوا على أكثر من فيزا صالحة لمدة 72 ساعة، وهو ما حصل مع طاقم قناة فرنسا 2. وأثناء دخولنا إلى البحرين شاهدنا مراسل قناة البي بي سي يتم احتجازه وتصادر معداته".

وأضافت: "وعلى عكس ما وعدتنا به السلطات في البحرين، لم يتم إرجاع معداتنا التي تمت مصادرتها حتى اللحظة، ولم نتمكن من القيام ببث أي تقارير على الهواء مباشرة، إذ كنا نقوم بإرسال تقاريرنا الإخبارية عبر الانترنت". أنظر الرابط :

http://en.rsf.org/maghreb-et-moyen-orient-overview-of-media-freedom-08-03-2011,39693.html

وقامت السلطات البحرينية في 16 مارس الماضي بترحيل مراسل قناة السي إن إن الأميركية محمد جمجموم دون توضيح للأسباب. أنظر الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=AtRjOSaHkLU

كما قامت قوات الأمن الوطني باعتقال المحرر في صحيفة الوول ستريت جورنال ألكس سيلمار مورجان في 16 مارس الماضي بينما كان يسير باتجاه ساحة دوار اللؤلؤة في وسط العاصمة البحرينية المنامة، حيث تم احتجازه لمدة ثلاث ساعات. وفي اليوم نفسه قامت السلطات أيضاً بالهجوم على طاقم راديو CBS الإخباري ومراسلته تولا فياهو، أنظر الروابط:

http://www.youtube.com/watch?v=mwDghM-RZr4

http://www.cbsnews.com/8301-503543_162-20044298-503543.html?tag=stack

وقامت القوات الأمنية في البحرين كذلك باحتجاز مراسلة قناة السي إن إن الأميركية أمبر ليون وطاقم التصوير الخاص بالقناة من أمام منزل الناشط البحريني نبيل رجب في 30 مارس الماضي. وقد تم احتجاز الطاقم واستجوابه من قبل القوات الأمنية لمدة ستة ساعات متواصلة، بعدها تم توجيه تحذير رسمي للمراسلة بعدم تصوير أي شي في البحرين دون ترخيص مسبق. انظر الروابط :

http://www.youtube.com/watch?v=w2j3DHu18HE

http://www.cnn.com/2011/WORLD/meast/04/11/bahrain.detain/index.html?iref=allsearch

وقد رفضت السلطات البحرينية منح تراخيص للدخول إلى البحرين للمراسلين الأجانب من الصحف التالية: صحيفة النيويورك تايمز الأميركية، صحيفة الغارديان البريطانية، صحيفة التليغراف، فرانس 24، قناة السي إن إن الأميركية، صحيفة الفاينانشال تايمز، قناة البي بي سي البريطانية، صحيفة الوول ستريت جورنال. وقد تم السماح لبعض المراسلين الأجانب بالدخول ولكن بشروط صعبة وتحت رقابة من قبل قوات الأمن وإلزامهم بمرافقين شخصيين من هيئة شؤون الإعلام الحكومية. وأكد تقرير نشرته البي بي سي البريطانية عن أن تكتيك منح تراخيص الدخول للمراسلين الأجانب من قبل السلطات البحرينية كان سارياً منذ 19 فبراير الماضي.

وتعرض عدد من المراسلين الأجانب إلى حملات شرسة من الهجوم عبر وسائل الإعلام الاجتماعي من قبل مجموعات مخابراتية تعمل بأوامر من الحكومة، وفي مقدمة من تم استهدافهم مراسل صحيفة النيويورك تايمز الأميركية نيكولاس كريستوف والذي كان يغطي الأحداث في البحرين أولاً بأول وكان حاضراً في دوار اللؤلؤة عند الهجوم الأول عليه ، كما كان متواجداً في مستشفى السلمانية في أغلب الأوقات وغطى الأحداث بدقة. ولا يزال كريستوف مستهدفاً من قبل هذه الجماعات الحكومية عبر حملة منظمة.

وفي بدايات شهر أبريل الماضي قامت السلطات البحرينية بترحيل اثنين من الصحافيين عراقيي الجنسية واللذين كانا يعملان في صحيفة الوسط المحلية. كما يواجه مدير تحرير الصحيفة نفسها وليد نويهض وهو لبناني الجنسية " تهمة " نشر أخبار مفبركة" مع رئيس تحرير الصحيفة السابق منصور الجمري بعد القضية التي رفعتها السلطات البحرينية ضد الصحيفة، وكشفت أخيراً قرائن تؤكد أن الاخبار المفبركة المنشورة كانت مرسلة للصحيفة من العاصمة السعودية الرياض، وأنها كانت معدة سلفاً في أحد الأجهزة الحكومية الرسمية في البحرين بهدف الإيقاع بصحيفة الوسط المستقلة.

كما قامت السلطات البحرينية بالطلب من كاتب وصحافي أيرلندي كان يعيش في البحرين لسنوات عدة "فينان كونينغهام" بالرحيل من البحرين، واكدت منظمة مراسلون بلا حدود أن فينان قد عاد بالفعل إلى إيرلندا في 19 يونيو الماضي. أنظر الرابط

http://www.ifex.org/middle_east_north_africa/2011/06/24/cunningham_deported

وتستخدم السلطة في البحرين منذ السيطرة على دوار اللؤلؤة أسلوب الرقابة غير المباشرة على المحتوى الإعلامي المحلي من خلال التركيز على الأخبار الدولية وتهميش الأخبار المحلية التي تتحدث عن استمرار التظاهرات والاحتجاجات في البحرين، وذلك في محاولة لتغييب المشهد البحريني عن الإعلام.

وكان مركز البحرين لحقوق الإنسان قد استنكر قيام السلطات البحرينية باستهداف المراسلين الأجانب في البحرين والمضايقات التي يتعرضون لها. ونشر المركز في تقرير مطول http://www.bahrainrights.org/ar/node/4375 رصداً للمضايقات والاعتداءات التي تعرض لها الصحافيون والمراسلون الأجانب في البحرين منذ اندلاع التظاهرات في فبراير الماضي.

وفيما يلي قائمة نشرها مركز البحرين لحقوق الإنسان على موقعه الالكتروني ترصد حالات المضايقات التي تعرض لها ممثلي وسائل الإعلام الدولية الذين تم مضايقتهم أو منعهم من العمل في البلاد منذ فبراير الماضي.

الصحافيون الذين تعرضوا للإعتداء الجسدي

ميغيل ماركيز ، اي بي سي نيوز – تعرض للضرب من قبل الشرطة (17 فبراير 2011) :

- ايه اف بي : مراسل امريكي يغطي ازمة البحرين يتعرض للضرب

http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5gjbkV9uYKA_QJtwvfbx8guFl04Hg?docId=CNG.68e525354daffd868eac000986513f10.151

- ايه بي سي نيوز : ايه بي سي نيوز ميغيل ماركيز تعرض للضرب في البحرين (تسجيل صوتي للهجوم)

http://abcnews.go.com/WNT/video/abcs-miguel-marquez-beaten-bahrain-protests-revolts-government-police-journalist-attacked-violence-middle-east-12936174

– تولا فلاهو، سي بي اس نيوز – هوجمت من قبل شرطة مكافحة الشغب باستخدام الرصاص المطاطي، وتم تدمير السيارة (17 مارس 2011) :

– سي بي اس نيوز : اشتباكات البحرين : "شرطة مكافحة الشغب لم تظهر أي رحمة"

- http://www.cbsnews.com/8301-503543_162-20044298-503543.html

– الفيديو : وزير خارجية البحرين يرد على فلاهو فيما يتعلق بالحادثة

– مازن مهدي ، دي بي ايه ، ونزيهة سعيد، فرانس 24 – أسيئت معاملتهما جسدياً في السجن (22 مايو 2011) :

- مراسل فرانس 24 عُذّب لتغطيته مظاهرات مؤيدة للديمقراطية
- الشرطة البحرينية تقوم باحتجاز صحفيين لوسائل الإعلام الأجنبية
- الشرطة البحرينية تحتجز مراسل دي بي أيه

الصحافيون الذين تم اعتقالهم

مازن مهدي ، دي بي ايه ، اعتقل لفترة وجيزة أثناء التقاطه صور البلطجية الذين هاجموا وقاموا بتدمير المحلات التجارية في منطقة الرفاع، (11 مارس 2011)

- تويتر mazenmahdi@ : "الشرطة تقوم بالقبض علي على ما يبدو لالتقاطي صور في محلات جواد، عمل جيد يا شباب)"

أليكس ديلمار– مورغان ، وول ستريت جورنال – اعتقل من قبل الحرس الوطني (16 مارس 2011) :

- وول ستريت جورنال أليكس ديلمار–مورغان، تم اعتقاله
- وول ستريت جورنال أليكس ديلمار– مورغان اعتقل في البحرين

آمبر ليون وأفراد الطاقم ، سي ان ان – اعتقالهم واستجوابهم، وتم مسح اللقطات، (30 مارس 2011) :

- نشطاء البحرين المفقودين
- CNN: اعتقالات سي ان ان تفضح الحملة الامنية في البحرين

برادلي هوب، الناشيونال، وجيليت ناتالي، فرانس 24 – تم اعتقالهما و تفتيش اللقطات (3 يوليو 2011) :

- تويتر bradleyhope@ : "داخل مركز للشرطة بالقرب من السنابس في البحرين. اعتقلت منذ 4 ظهرا للمشي في الشارع..."
- تويتر nat_gillet@ : "للتو تم اطلاق سراحي من مركز للشرطة في البحرين مع الصحفي bradleyhope@. بقيت هناك لمدة ساعتين. تم تفتيش كاميرتي..."

الصحافيون الذين تم طردهم

محمد جمجوم ، سي ان ان – تم طرده (مارس 16 ، 2011) :

- لجنة حماية الصحفيين : البحرين تطرد مراسل سي ان ان، تعتقل مراسل وول ستريت جورنال
- CNN (فيديو): البحرين تطلق النارعلى المتظاهرين

جوني ميلر، بريس تي في (إيران) – تم طرده (19 مارس 2011) :

- Press TV: بريس تي في: مراسل بريس تي في يروي محنة البحرين
- (video) (Press TV): بريس تي في (فيديو): تم ترحيل مراسل بريس تي في من البحرين

فريدريك ريشتر ، رويترز – تم طرده (10 مايو 2011) :

- رويترز: البحرين تطرد مراسل رويترز
- رويترز: شاهد – طرد من البحرين، الدولة الآن في خوف

فينيان كانينغهام ، تايمز الأيرلندية – تم طرده (19 يونيو 2011) :

- منظمة مراسلون بلا حدود: مراسلون تم ترحيلهم وآخرون يحاكمون في البحرين

الصحافيون الذين تم منعهم من الدخول

بلال راونديري، الجزيرة – رفض دخوله في مطار البحرين (17 فبراير 2011) :

- تويتر bilalr@ : "لقد وصلت إلى مطار المنامة صباح هذا اليوم، أخبروني من قبل الهجرة بأنه تم منع تأشيرات الدخول لصحفيي الجزيرة، سأعود إلى الدوحة قريبا"

عمر شاتريوالا، صحفي حر – تم رفض دخوله في مطار البحرين (17 مارس 2011) :

- Storify: رفض دخول البحرين

سورايا ليني ، الجزيرة – رفض دخولها في مطار البحرين (21 أبريل 2011) :

- تويتر pizzazzgabor@ : "يتم ترحيلي من البحرين مع رجل آخر يقطن في الدوحة".

مونيكا ج. بريتو ، إلموندو – رفض دخولها في مطار البحرين (9 مايو 2011) :

- إلموندو : "الصحفيون ليس مرحب بهم في البحرين"

الباب الرابع: القائمة التفصيلية لإستهداف الإعلاميين في البحرين

	اسم المتضرر	المؤسسة	المسمى الوظيفي	طريقة الاستهداف
1	منصور الجمري	صحيفة الوسط	رئيس تحرير الصحيفة	تم استهداف منصور الجمري عبر شاشة تلفزيون البحرين واتهام الصحيفة بنشر أخبار كاذبة اتضح لاحقًا أنها مفبركة. كما تم الضغط عليه لتقديم استقالته وايقاف صدور الصحيفة ليوم واحد وتحويل منصور الجمري للتحقيق في النيابة العامة.
2	وليد نويهض	صحيفة الوسط	مدير تحرير الصحيفة	تمت إقالته من عمله واحالته إلى للتحقيق في النيابة العامة.
3	عقيل ميرزا	صحيفة البلاد	عضومجلس ادارة جمعية الصحفيين البحرينيةسابقا	تمت إقالته من عمله واحالته إلى للتحقيق في النيابة العامة.
4	عادل مرزوق	صحيفة البلاد	رئيس قسم المحليات ونائب رئيس جمعية الصحفيين البحرينية سابقا	تم تصنيفه ضمن قوائم الخونة المستهدفين، وهي قائمة وزعتها السلطات الأمنية عبر المواقع الإلكترونية وهو مطلوب لدى السلطات الأمنية
5	محمد السواد	صحيفة البلاد	صحافي	أقيل من عمله، وتم تصنيفه ضمن قوائم الخونة المستهدفين .
6	حسين خلف	صحيفة البلاد	صحافي	أقيل من عمله وتم تصنيفه من بين مجموعة الخونة المستهدفين .
7	حسين مرهون	صحيفة الوقت سابقا ناشط في مجال الصحافة الالكترونية	صحافي ومدون وناشط في مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك والتويتر	صدرت مذكرة قبض في حقه وهو حاليا خارج البلاد وتم تصنيفه من بين مجموعة الخونة المستهدفين
8	فيصل هيات	صحيفة البلاد	صحافي	أقيل من عمله واعتقل في 8 أبريل 2011 وتعرض للتعذيب وسوء المعاملة وأفرج عنه في 29 يونيو 2011.
9	علي جواد	صحيفة البلاد	مخرج صحافي	أقيل من عمله وأعتقل في 20 أبريل وتعرض للتعذيب وسوء المعاملة وأفرج عنه بعد أربعة أيام.
10	عباس الجمري	صحيفة البلاد	صحافي	أقيل من عمله
11	باقر زين الدين	صحيفة الايام	صحافي	أقيل من عمله وقد تم تصنيفه من مجموعة الخونة المستهدفين
12	علي البزاز	صحيفة الايام	صحافي	أقيل من عمله
13	حسين الصباغ	صحيفة الايام	صحافي	أقيل من عمله
14	عصمت الموسوي	صحيفة الايام	صحفية وكاتبة	أقيلت من عملها وتم تصنيفها من مجموعة الخونة المستهدفين.
15	حسين العال	صحيفة البلاد	مخرج صحافي	أقيل من عمله
16	عباس أبوصفوان	صحيفة أسواق الاسبوعية	رئيس تحرير صحيفة أسواق	تم استهدافه على شاشة تلفزيون البحرين بشكل شخصي والتشهير به وصدرت مذكرة بإعتقاله وهو حاليًا خارج البحرين.
17	حسين عبدعلي	صحيفة الوطن	مخرج صحافي	أقيل من عمله
18	ندى الوادي	صحيفة الوسط	صحافية	تم استدعاءها الى مركز الشرطة واجبارها على التوقيع على أقوال كاذبة بشأن اسقاط النظام
19	حيدر محمد	صحيفة الوسط	كاتب وصحافي	تم اعتقاله من 25 ابريل الى 22 مايو وتعرض للتعذيب وتم تصنيفه ضمن قائمة الخونة المستهدفين.
20	وفاء العم	هيئة شئون الاعلام	مذيعة وصحافية	تم إقالتها من عملها وتعرضت للتهديد بسبب نشاط زوجها محمد السواد وهي حاليا خارج البلاد
21	احمد الحداد	صحيفة البلاد	محرر	أقيل من عمله
22	محمد المخلوق	صحيفة البلاد	محرر	أقيل من عمله

	اسم المتضرر	المؤسسة	المسمى الوظيفي	طريقة الاستهداف
23	حسين الغديري	صحيفة البلاد	رئيس قسم الديسك	اعتقل ليوم واحد
24	علي الديري	وزارة التربية والتعليم البحرينية	مدون وكاتب	تلقى تهديدات وصنف ضمن قوائم الخونة وهو حالياً خارج البحرين.
25	علي الجلاوي		شاعر وناشط سياسي	تلقى تهديدات وصنف ضمن قوائم الخونة وهو حالياً خارج البحرين.
26	علي عبدالامام	ملتقى البحرين	مشرف على الموقع الالكتروني	أقيل من عمله واصدر بحقه حكم غيابي 15 سنة بتهمة قلب نظام الحكم وهو حاليا فار داخل البحرين وصنف كخائن
27	هاني الفردان	صحيفة الوسط	صحافي	تم التحقيق معه وصنف ضمن قوائم الخونة
28	عباس المرشد	وزارة التربية والتعليم البحرينية	صحافي وباحث	تم اعتقاله في 14 مايو والإفراج عنه في 10 يوليو وصنف ضمن قوائم الخونة
29	ريم خليفة	صحيفة الوسط	صحافية	صنفت من مجموعة الخونة المستهدفين وتعرضت للعديد من المضايقات والضغوط في احد المؤتمرات الصحفية
30	ليس ضيف	صحيفة الخليج	كاتبة عمود	تم تصنيفها على انها خائنة كما تم استهدفها عبر القاء المولوتوف على منزلها وهي حاليا خارج البلاد
31	قاسم حسين	صحيفة الوسط	كاتب عمود	تم تصنيفه من بين مجموعة الخونة المستهدفين
32	عيسى ابراهيم	صحيفة الوطن	صحفي ومصور	منع من مغادة البحرين وتم التحقيق معه لاحقا
33	محمود اليوسف		مدون	تم اعتقاله لمدة يومين (31-30 / مارس)
34	محمد المسقطي		مدون	تم اعتقاله من 30 مارس الى 8 ابريل
35	اماني المسقطي	صحيفة الوسط	صحافية	تم القبض عليها من المطار والتحقيق معها
36	علي الشريفي	صحيفة الوسط	سكرتير التحرير – عراقي	تم انهاء عقده وترحيله خارج البلاد
37	رحيم الكعبي	صحيفة الوسط	رئيس قسم التطوير عراقي	تم انهاء عقده وترحيله خارج البلاد
38	مجتبى المؤمن		مدون	تم ايقافه في المطار لمدة 7 ساعات ومنع من السفر
39	فاضل عنان	صحيفة البلاد	صحافي	تم انهاء عقده بنظام الجزئي من الصحيفة
40	ياسمين خلف		مدونة وناشطة في مجال الصحافة الالكترونية	تمت مداهمة منزلها في 26 ابريل والتحقيق معها
41	كريم فخراوي		مساهم وناشر بصحيفة الوسط وناشط اعلامي	قتل بعد ثلاثة أيام من اعتقاله اثر تعرضه للتعذيب
42	زكريا العشيري		مشرف موقع الدير الالكترونية وناشط في مجال النشر الالكتروني	قتل بعد عدة أيام من اعتقاله اثر تعرضه للتعذيب
43	هدى المشاخيل	هيئة شئون الاعلام	معدة برامج	أقيلت من عملها
44	رجاء رحمة	هيئة شئون الاعلام	معدة برامج	أقيلت من عملها
45	أحمد الفردان	هيئة شئون الاعلام	مخرج	أقيل من عمله
46	حسين الحليبي	هيئة شئون الاعلام	مخرج	أقيل من عمله
47	جعفر العلوي	هيئة شئون الاعلام	معد برامج ومنتج منفذ	أقيل من عمله
48	علي مدن	هيئة شئون الاعلام	معد برامج	أقيل من عمله
49	فاضل المرزوق		ناشط في مجال النشر الالكتروني ومشرف على موقع المعامير الالكتروني	اعتقل في 28 مارس وأفرج عنه في أوائل شهر يوليو.

	اسم المتضرر	المؤسسة	المسمى الوظيفي	طريقة الاستهداف
50	هاني الطياف		ناشط في مجال النشر الالكتروني ومشرف على موقع المنار	اعتقل في 27 مارس 2011
51	محمد المخرق	صحيفة الوسط	مصور صحافي	تعرض للإعتداء من رجال الأمن اثناء تأديته لمهام عمله
52	حبيب عبدالله	صحيفة الايام	صحافي	أقيل من عمله وقد تم استدعاءه للتحقيق وتعرض للمعاملة السيئة
53	حسين الدرازي	صحيفة الايام	صحافي	أقيل وتم اعتقاله من 23 مايو الى 2 يونيو وقد تعرض لسوء المعاملة والتعذيب
54	امير البقالي	صحيفة الايام	صحافي	أقيل من عمله
55	محمد المغني	صحيفة الايام	صحافي	أقيل من عمله
56	صلاح الحايكي	صحيفة البلاد	محرر	أقيل من عمله
57	سعيد عباس	صحيفة البلاد	محرر	أقيل من عمله
58	حسين السعيد	صحيفة البلاد		أقيل من عمله
59	محمد الغسرة	صحيفة الوطن	صحافي	أقيل من عمله
60	عبدالله علاوي	صحيفة البلاد	صحافي	أقيل من عمله وتم اعتقاله اذ تعرض للتعذيب والمعاملة السيئة وتم الافراج عنه في مطلع يوليو
61	جاسم الصباغ	صحيفة البلاد	صحافي	اعتقل أواخر مارس وتم الافراج عنه مطلع يوليو
62	احمد يوسف الديري		ناشط في مجال النشر الالكتروني و مشرف على موقع الدير الالكتروني	أعتقل في 1 ابريل وافرج عنه أوائل يوليو
63	حمزة أحمد الديري		ناشط في مجال النشر الالكتروني و مشرف على موقع الدير الالكتروني	أعتقل في 1 ابريل وافرج عنه أوائل يوليو
64	حسين عباس		مصور	أعتقل في 28 مارس وافرج عنه أوائل يوليو
65	محمد مرهون		مدون	تم اعتقاله يوم واحد في 27 ابريل
66	جعفر عبدالسجاد عبدالحسين		ناشط في مجال النشر الالكتروني ومشرف في موقع المعامير الالكتروني	اعتقل في 28 مارس 2011 تم اعتقاله لمدة 24 ساعة
67	مجتبى سلمت		مصور	اعتقل من 17 مارس الى 28 ابريل 2011.
68	انمار كمال الدين		مدون ومصور وناشط في موقع التويتر	اعتقل لمدة 24 ساعة في 12 مايو
69	علي عميد		ناشط في مجال النشر الالكتروني ومدير موقع اخباري	اعتقل من 10 إلى 22 مايو 2011
70	محمد الشيخ		رئيس جمعية المصورين البحرينية	اعتقل من 9 مايو الى 2 يوليو 2011
71	سعيد الديهي		مصور	اعتقل يوم 15 مايو 2011 لمدة 24 ساعة
72	علي عبدالكريم الكويفي		مصور وعضو مجلس ادارة بجمعية المصورين البحرينين	اعتقل من 15 إلى 20 مايو 2011

	اسم المتضرر	المؤسسة	المسمى الوظيفي	طريقة الاستهداف
73	حسن النشيط		مصور	اعتقل من 15 إلى 20 مايو
74	حسن سلمان المعتوق		مصور	اعتقل في 23 مارس وحكم عليه بالحبس 3 سنوات ولا يزال معتقل
75	علي العالي	صحيفة الوطن	نائب رئيس قسم المحليات	أقيل من عمله
76	سلمان عبدالهادي المخرق		مصور	اعتقل في 29 مارس 2011 ولازال معتقل
77	حسن قمبر		مصور	اعتقل في 18 ابريل 2011 ولازال معتقل
78	جميل حسن الشويخ		مصور	اعتقل 21 ابريل وافرج عنه في 10 يوليو
79	محمد علي العرادي	صحيفة البلاد	مصور	اعتقل في 8 مايو وافرج عنه 30 يونيو 2011.
80	عبدالله حسن	صحيفة الوطن	صحافي مصور	أقيل من عمله وتم استدعاءه للتحقيق
81	عبدالله أحمد سلمان		مصور	اعتقل في 17 مايو 2011
82	نضال نوح		مصور وعضو بجمعية المصورين البحرينية	اعتقل من من 20 مايو الى 16 يونيو 2011
83	صادق جعفر الدرازي		مصور وعضو جمعية المصورين البحرينية	اعتقل في 19 مايو 2011
84	حسين علي القميش		مصور	اعتقل من 22 إلى 26 مايو 2011
85	فاضل حبيب	صحيفة الوسط	كاتب صحافي	اعتقل في نقطة تفتيش من 20 إلى 23 مايو
86	نزيهة سعيد	اذاعة مونتيكارلو صحيفة اسواق الاسبوعية	صحافية	تم استدعائها في 22 مايو 2011 وجرى التحقيق معها لمدة 12 ساعة وقد تعرضت للتعذيب وسوء المعاملة
87	مازن مهدي	DPA	صحافي مصور	تم استدعاءه في 22 مايو 2011 والتحقيق معه وقد تعرض للتعذيب وسوء المعاملة
88	حسين علي مكي		ناشط في مجال النشر الالكتروني وفي مواقعي الفيس بوك والتويتر	اعتقل في 9 يونيو 2011
89	نبيل رجب	مركز البحرين لحقوق الانسان	ناشط في مجال النشر الالكتروني التويتر	تم التحقيق معه ويواجه تهمة نشر اخبار كاذبة عن البحرين
90	منى النشابة	صحيفة الوطن	صحافية	تم إقالتها
91	باسمة القصاب	صحيفة الوطن	صحافية	تم إقالتها من عملها بسبب نشاطها الاعلامي
92	حسن علي	صحيفة الوطن	مصور	أقيل من عمله
93	جواد الخباز	صحيفة الوطن	مصور	أقيل من عمله
94	فهد ابراهيم	صحيفة الوطن	مصور	أقيل من عمله
95	زينب عبدالامير	صحيفة الوطن	صحافية	أقيلت من عملها
96	صادق مرزوق	الجمعية البحرينية للتصوير الضوئي	عضو إداري ومصور	ملاحق من السلطات الأمنية وتمت مداهمة منزله مرتين
97	سوسن دهنيم	صحيفة الوطن	صحافية	أقيلت من عملها
98	طه علوي	صحيفة الوطن	صحافي	أقيل من عمله

	اسم المتضرر	المؤسسة	المسمى الوظيفي	طريقة الاستهداف
99	عبدالله عاشور	صحيفة الوطن	رئيس قسم الرياضة	أقيل من عمله
100	عيسى عباس	صحيفة الوطن	صحافي	أقيل من عمله
101	محمود تقوي	صحيفة الوطن	صحافي	أقيل من عمله
102	يونس منصور	صحيفة الوطن	صحافي	أقيل من عمله
103	حامد هيات	صحيفة الوطن	مخرج بقسم الانتاج	أقيل من عمله
104	عزيز عبدالرسول	صحيفة الوطن	رئيس قسم الارشيف	أقيل من عمله
105	عمار مهدي	صحيفة الوطن	موظف بقسم الارشيف	أقيل من عملة
106	حسن البناي	صحيفة الوطن	موظف بقسم الطباعة	أقيل من عملة
107	احمد سرحان	صحيفة الوطن	منفذ بادارة الانتاج	أقيل من عمله
108	اسماعيل الساقي	صحيفة الوطن	منفذ بادارة الانتاج	أقيل من عملة
109	زكريا المبشر	صحيفة الوطن	موظف بقسم الطباعة	أقيل من عمله
110	علي المهنا	صحيفة الوطن	موظف بقسم الصحيح	أقيل من عملة
111	حسين الماجد	صحيفة الوطن	موظف بقسم الصحيح	أقيل من عمله
112	محمد الجابر	صحيفة الوطن	موظف بقسم الصحيح	أقيل من عملة
113	حسين العصفور	صحيفة الايام	صحافي	أقيل من عمله
114	حسين العالي	صحيفة الايام	موظف تحديث بيانات في الموقع الالكتروني للصحيفة	أقيل من عملة
115	زهرة الحميدان	صحيفة اخبار الخليج	صحافية	تم الخصم من رواتبهم من دون سبب
116	شاكر العرادي	صحيفة اخبار الخليج	صحافي	تم الخصم من رواتبهم من دون سبب
117	فاطمة علي	صحيفة اخبار الخليج	صحافية	تم الخصم من رواتبهم من دون سبب
118	مكي حسن	صحيفة اخبار الخليج	صحافي	تم الخصم من رواتبهم من دون سبب
119	احمد حيدر	صحيفة الوسط	صحافي	أقيل من عمله
120	جعفر الحلواجي	عضو اداري بالجمعية البحرينية للتصوير الضوئي	مصور	اعتقل في الفترة 2 - 5 ابريل 2011.
121	حسين الخال	عضو اداري بالجمعية البحرينية للتصوير الضوئي	مصور	الإقالة من العمل والإعتقال من 27 مارس الى 2 يوليو 2011.
122	محمود حسن	عضو اداري بالجمعية البحرينية للتصوير الضوئي	مصور	اعتقل في اوائل ابريل وافرج عنه في 20 يونيو 2011.
123	زهير الشماع	عضو اداري بالجمعية البحرينية للتصوير الضوئي	مصور	اعتقل في 16 ابريل وافرج عنه لاحقاً.

تنويه : هذه القائمة قد تكون غير دقيقة في بيان بعض الأسماء أو تواريخ الإعتقال والإفراج، وذلك بسبب الضغوط الأمنية التي تمارسها السلطة على الإعلاميين، إذ رفض البعض الإدلاء أو توثيق ما تعرضوا له من انتهاكات. وستعمل رابطة الصحافة البحرينية على تدقيقها دورياً تمهيداً لإعادة نشرها في التقرير السنوي .

الباب الخامس: المناشدات

نناشد الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء الدول والحكومات حول العالم وكافة الهيئات والإتحادات والنقابات الوطنية والدولية المعنية بحرية الإعلام والصحافة ارسال مناشداتهم للدفاع عن الإعلاميين البحرينيين وذلك بناء على ما تضمنه هذه التقرير من معلومات موثقة من جانب العديد من الهيئات والإتحادات والمنظمات الدولية المعنية بحرية الإعلام والصحافة. تصل المناشدات الى كل من:

1. ملك مملكة البحرين حمد بن عيسى آل خليفة – الديوان الملكي
2. ولي العهد نائب القائد الأعلى الأمير سلمان بن حمد آل خليفة – ديوان ولي العهد
3. رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة – ديوان رئاسة الوزراء.

الباب السادس: الملحق الخاص بالبيانات والتقارير

أولا: مراسلون بلا حدود:

مراسلون بلا حدود: موجة مقلقة من الإدانات عشية انطلاق الحوار الوطني

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32062

البحرين 30.06.2011

عشية انطلاق الحوار الوطني الذي دعا إليه الملك حمد بن عيسى آل خليفة في 1 تموز/يوليو 2011 بغية إحياء الإصلاحات السياسية بعد قمع الحركة الاحتجاجية في آذار/مارس، تستنكر مراسلون بلا حدود خطاب السلطات المزدوج ضد الصحافيين وحرية الصحافة في البلاد. في الواقع، تستمر وسائل الإعلام والإعلاميون في مواجهة الدعاوى القضائية أمام محاكم عسكرية، بالرغم من رفع حالة الطوارئ في الأول من حزيران/يونيو. ولا تزال السلطات تسيطر تماماً على المعلومات المتداولة في البلاد لاجئة إلى الدعاية الإعلامية الموجهة إلى البحرينيين والخارج. وتناشد مراسلون بلا حدود المجتمع الدولي التحرّك بإيفاد مقرر خاص للأمم المتحدة إلى البحرين.

مثل المصور محمد سلمان الشيخ، رئيس جمعية البحرين للتصوير الفوتوغرافي الذي ألقي القبض عليه في 11 أيار/مايو 2011، أمام المحكمة العسكرية في الرفاع (ثاني أكبر مدينة في جنوب العاصمة) في 28 حزيران/يونيو . ولم تتمكن عائلته التي لم تبلّغ بمحاكمته من تنظيم دفاعه كما لم ترد أي معلومات عن الاتهامات الموجهة ضد هذا الصحافي المستقل الحائز عدة جوائز دولية. وتم تأجيل المحاكمة أمام المحكمة العسكرية إلى 12 تموز/يوليو.

قبل يوم واحد، مثل المدوّن والصحافي المستقل والكاتب عباس المرشد الذي ألقي القبض عليه في 16 أيار/مايو أمام قاضٍ أبلغه بأنه ملاحق بتهم "المشاركة في تجمعات غير شرعية" و"نشر أخبار كاذبة على منتديات إلكترونية" و"التحريض على الكراهية ضد الحكومة" . ورفض القاضي طلب الإفراج عنه بكفالة. بالإضافة إلى ذلك، رفضت الأجهزة الأمنية الحاضرة في المحكمة أن يتحدث مع زوجته ومحاميه، مع أن القاضي قد منحه الإذن بذلك. وتم تأجيل المحاكمة أمام المحكمة العسكرية إلى 7 تموز/يوليو.

أما الصحافيان عبدالله علاوي وجاسم الصباغ فألقي القبض عليهما بعد أن أجبرا على الاستقالة من صحيفة البلاد وهما ملاحقان لنشرهما معلومات وصور اعتبرت مزوّرة ومشاركتهما في تجمعات غير شرعية. وعقدت الجلسة الثانية من محاكمتهما في 23 حزيران/يونيو 2011.

في 22 حزيران/يونيو الماضي، أصدرت محكمة عسكرية عقوبات فادحة بالسجن ضد 21 مشتبهاً بهم بتهمتي "الانتماء إلى منظمات إرهابية" و"محاولات لقلب نظام الحكم" . وحكم على ثمانية منهم، من بينهم الناشط الحقوقي والمدون عبد الجليل السنكيس، بالسجن لمدى الحياة. وفرضت على الثلاثة عشر الآخرين أحكام بالسجن تتراوح بين سنتين وخمس عشرة سنة. وكان من نصيب المدون بلا علي عبد الإمام المحاكم غيابياً عقوبة بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً.

(http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32056)

وعلاوة على ذلك، تحافظ السلطات على رقابة مشددة على المعلومات المتداولة حول المحاكمات الجارية، فارضةً الحظر على نشر قضايا تتعلق بالأمن القومي. وتصدر وكالة الأنباء الرسمية ملخصاً يومياً عن بعض المحاكمات الجارية ولكنه دائماً ما يتم تجاهل الدعاوى المرفوعة ضد الصحافيين، باستثناء صحافيي الوسط.

في 14 حزيران/يونيو، أعلنت السلطات عزمها ملاحقة مراسل صحيفة إندبندنت روبرت فيسك متهمةً إياه "بتدبير حملة إعلامية تشهيرية مع سبق الإصرار والترصد" و"الافتقاد إلى النزاهة المهنية والمصداقية في تغطيته الأحادية للأحداث". ففي عدة مقالات، ندد الصحافي بالقضايا المرفوعة ضد الأطباء والممرضين المتهمين بدعم الحركة الاحتجاجية. وقد اعتبر أن القوات السعودية غزت البلاد من دون دعوة مسبقة من السلطات.

على صعيد آخر، ترحب مراسلون بلا حدود بإطلاق سراح الصحافي الرياضي فيصل هيات الذي ألقي القبض عليه في 8 نيسان/أبريل. إلا أن التهم نفسها ما زالت موجهة إليه ومن بينها "جرائم رياضة". وستبدأ محاكمته وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة في البلد بحسب ما ورد في بيان صادر عن المدعي العام العسكري. ولكن موعد محاكمته لم يحدد بعد.

أطلق سراح المدون علي أوميد أيضاً.

إلى تاريخه، لا يزال سبعة مواطنين إلكترونيين وثمانية صحافيين من بينهم ثلاثة مصورين وراء القضبان.

مراسلون بلاد حدود: الحكم على مدوّن بالسجن المؤبد وآخر لخمسة عشر عاماً

البحرين 22.06.2011

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32056

في 22 حزيران/يونيو 2011، أصدرت المحكمة العسكرية أحكاماً بالسجن ضد 21 مشتبهاً بهم بتهمة "الانتماء إلى منظمات إرهابية" و"محاولات قلب نظام الحكم". وحكم على ثمانية منهم، بينهم المدون والناشط الحقوقي عبد الجليل السنكيس، بالسجن المؤبد. وتلقى الثلاثة عشر الآخرين أحكاماً بالسجن تتراوح بين سنتين وخمس عشرة سنة. وحكم على المدون علي عبد الإمام غيابياً بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً.

أعربت منظمة مراسلون بلا حدود عن صدمتها لشدة الأحكام وأضافت: "إن الجريمة الوحيدة التي ارتكبها كل من علي عبد الإمام وعبد الجليل السنكيس هي التعبير عن آرائهم المخالفة للحكومة بحرية. إن هذا الحكم، الذي صدر بعد محاكمة انتهكت فيها حقوق الدفاع، هو دلالة على تعنّت السلطات تجاه الذين تعتبرهم معارضين لها ويتحملون وطأة القمع. يجب على المجتمع الدولي أن يحاسب حكومة البحرين عن استراتيجيتها في قمع الأصوات المعارضة".

اعتقل عبد الجليل السنكيس وهو المتحدث الرسمي ومدير مكتب حقوق الإنسان في حركة حق للحريات المدنية والديمقراطية في 16 آذار/مارس الماضي. وكان قد تم توقيفه في العام 2009 حيث كان يندد على مدوّنته (http://alsingace.katib.org) بالتمييز الممارس ضد الشيعة ووضع الحريات المدنية الذي يرثى له في بلاده.

إن علي عبد الإمام، الملقب برائد الإنترنت في البلاد بحسب المواطنين، هو عضو فاعل في منتدى BahrainOnline.org المؤيد للديمقراطية والمحجوب في البحرين بالرغم من عدد زائريه الذي يبلغ 100000 زائر كل يوم. وقد شارك هذا المساهم في شبكة غلوبال فويسز العالمية في العديد من المؤتمرات الدولية لشجب انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. وهو يختبئ منذ عدة أشهر.

ندد عدة مدافعين عن حقوق الإنسان بالمخالفات الكثيرة المرتكبة في البلاد مطالبين بوضع حد للمحاكم العسكرية، فيما تم رفع حالة الطوارئ. وشجب السجناء وأسرهم أيضاً سوء المعاملة والتعذيب في الاعتقال.

مراسلون بلد حدود تدين ملاحقة الصحفيين في البحرين

25 يونيو 2011

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32054

علمت مراسلون بلا حدود بأن السلطات البحرينية طلبت من الكاتب والصحافي الإيرلندي فينيان كننغهام المقيم في البحرين منذ سنوات مغادرة البلد. وقد عاد إلى إيرلندا في 19 حزيران/يونيو. فمنذ ظهور الحركة المؤيدة للديمقراطية في المملكة في منتصف شباط/فبراير، علّق الصحافي على الأنباء بنشاط ولا سيما على القمع الذي أخذت السلطات تمارسه من دون أن يتردد في الإجابة على عدة مقابلات.

وأسرّ كننغهام لمراسلون بلا حدود بأنه قد تم إبلاغه بإلغاء تأشيرته السياحية التي كان من المفترض أن تنتهي صلاحيتها في شهر تموز/يوليو المقبل بسبب نشاطه الصحافي. وأعطته السلطات 48 ساعة للمغادرة تحت طائلة الاستدعاء للاستجواب.

على صعيد آخر، افتتحت محاكمة المصور جميل حسن الشويخ في 14 حزيران/يونيو أمام محكمة عسكرية. وقد وجهت إليه تهمة "التقاط الصور من أجل تغيير الحقائق وفبركتها" وإرسالها إلى منظمات أجنبية تقع خارج البلاد بهدف تشويه سمعة النظام. وكان هذا المصور من جمعية المعارضة الوفاق قد اعتقل في 21 نيسان/أبريل الماضي في مدينة سار بعد أن عمد عناصر من قوات الأمن ورجال ملثمون إلى محاصرة سيارته وإجباره على الترجّل منها. ولم يستطع أفراد عائلته زيارته في السجن.

علمت مراسلون بلا حدود أيضاً بالإفراج في 16 حزيران/يونيو 2011 عن المصور نضال نوح، العضو في جمعية البحرين للتصوير الفوتوغرافي الذي ألقي القبض عليه في 18 أيار/مايو.

تذكر المنظمة بأنه حكم على المصور والممرّض البالغ 29 سنة من العمر حسن سلمان المعتوق الذي اعتقل في 23 آذار/مارس الماضي، حكم عليه في 12 أيار/مايو بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع النفاذ في محكمة عسكرية. وقد وجهت إليه أربعة اتهامات، يرتبط اثنان منها بعمله كمصور: "فبركة صور لجرحى" و"نشر أخبار وصور كاذبة".

تشير المنظمة إلى أن عدة صحافيين ومصورين ومخالفين إلكترونيين مسجونون في البحرين.

ما زال محتجزاً كل من:

– فيصل هياة، علي جواد، عبدالله علوي، وجاسم الصباغ، الذين ألقي القبض عليهم بعد أن أجبروا على الاستقالة من صحيفة البلاد.

– علي أوميد، هاني الطيف، فاضل المرزوق، حسين عبد السجاد عبد الحسين العباس، جعفر عبد السجاد عبد الحسين العباس، حمزة أحمد يوسف الديري، وأحمد يوسف الديري، وهم مدراء ومشرفون على منتديات.

– حسين عباس سالم، وهو مصور.

– عباس المرشد، وهو صحافي مستقل وكاتب يساهم أيضاً في عدة منتديات على الإنترنت واعتقل في 16 أيار/مايو.

– محمد سلمان الشيخ، رئيس جمعية البحرين للتصوير الفوتوغرافي الذي اعتقل في 11 أيار/مايو 2011.

– محمد علي العرادي، مصور في صحيفة البلاد الذي اعتقل في 8 أيار/مايو.

– عبد الله حسن الذي اعتقل في 14 أيار/مايو 2011 وكان يعمل في جريدة الوطن قبل طرده.

– حسين علي مكي، مدير صفحات شبكة رصد للأنباء على فايسبوك وتويتر، وهو مصدر هام للمعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين ألقي القبض عليه في 9 حزيران/يونيو 2011.

مراسلون بلا حدود: تعذيب نزيهة سعيد لتغطيتها التظاهرات الداعية إلى الديمقراطية

البحرين 30.05.2011

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32038

إن نزيهة سعيد هي مراسلة فرانس 24 وراديو مونتي كارلو الدولية في البحرين. استدعيت يوم الأحد الواقع فيه 22 أيار/مايو 2011 حوالى الساعة 12:30 للاستجواب. وعندما ذهبت إلى مركز شرطة الرفاع ظناً منها أنها ستعود بعد ساعتين، لم تكن تتصوّر أن كابوساً في انتظارها ، لدى وصولها، انتظرت بصمت جالسةً على كرسي فيما كانت نساء أخريات، معظمهن من الممرضات، ينتظرن بصبر على الأرض.

بعد ساعة، تمت مناداة الشابة. فدخلت مكتباً يشغله رجل. وبصوت هادئ ولكن مقلق، أفهمها بأنها ستضطر للإجابة على أسئلة ستوجه إليها. ثم، تركها وحدها مع ضابطة أخذت تتهمها بـ"الكذب" في تقاريرها وتأمرها بالاعتراف بعلاقتها بقناة حزب الله المنار وقناة الجمهورية الإسلامية الإيرانية العالم. أمرتها الضابطة غير مرة: "يجب أن تعترفي!" قبل أن تتهمها بالمشاركة في المظاهرات منذ آذار/مارس.

وبعد ساعة، نقلت نزيهة إلى مكتب آخر حيث بدأت ضابطة بتوجيه الإهانات إليها. ولدى تجاهل المراسلة ما كانت تتقدّم به، أمسكت بذقنها وراحت تشدّ بقوة بيد وتصفعها بالأخرى. لم تتوقف الشرطية عن الصراخ "يجب أن تقولي الحقيقة" من دون أن تتوقف عن صفعها قبل أن تمسكها من شعرها وتلقي بها أرضاً. وانقضّت أربع شرطيات عليها ركلاً وضرباً ولكماً. فكل الوسائل كانت مباحة. وقد قامت إحداهن بحمل حذاء الصحافية ووضعه في فمها قائلة لها: "أنتِ لا تساوين أكثر من هذا الحذاء".

بعد ذلك، اقتيدت نزيهة إلى مكتب آخر فيما كان الحذاء لا يزال في فمها. وظلت واقفة لفترة. فعصبت عيناها وأجبرت على أن تركع على كرسي، وجهها نحو المسند وظهرها وقدماها مكشوفة. فإذا بالضربات تنهال عليها ولكن هذه المرة بأنبوب بلاستيكي أسود اللون. وبينما كانت تصرخ من الألم، قالت لها شرطية: "اصمتي، أجيبي على أسئلتي" من دون أن تطرح عليها أياً منها أو أن تترك لها الوقت لتجيب. وكانت التهمة نفسها: أنها كذبت في التقارير التي أعدتها. وحتى لو كانت المعلومات صحيحة، فإنها تسيء إلى صورة البلاد. لم يتوقف الضرب في أي لحظة من اللحظات. حتى سقطت العصابة عن عينيها. فرأت نزيهة أن الضابط الأول الذي قابلته كان يراقب المشهد ببرودة أعصاب.

ومن ثم، اقتيدت المراسلة إلى غرفة فيها نساء أخريات. هن ممرضات ينتظرن دورهن في الاستجواب. وبعد فترة من الوقت، أحضرت نزيهة لجلسة استجواب ثانية. وانطلق الكابوس مجدداً. وبينما كانت معصوبة العينين، طلب منها تقليد صوت الحمار والسير مثل الحيوانات. هكذا، بدأ الإذلال مجدداً ناهيك عن الضرب. في لحظة، قامت امرأة بتقريب زجاجة من البلاستيك من فمها قائلةً لها: "اشربي، هذا بول!" ضاغطةً على فمها بالقنينة. إلا أن الشابة تمكّنت من إبعاد الزجاجة. فإذا بالشرطية تفرغ محتوى الزجاجة على وجهها. في الواقع، تجهل نزيهة ما كان المحتوى عليه، ولكن وجهها أخذ يلتهب.

اقتيدت نزيهة إلى مكتب جديد حيث أجبرت مرة أخرى على أن تركع على كرسي. وانهال الأنبوب البلاستيكي على مشط قدميها وظهرها وذراعيها وجمجمتها. ومن ثم، ألقيت في الغرفة التي كانت النساء ينتظرن فيها. أزيلت العصابة عن عينيها. فأدركت نزيهة أنه بات منتصف الليل. وسمح للجميع بالذهاب إلى الحمام وأعطين بعض الطعام. وقدّمت إليهن وثائق لتوقيعها من دون أن تتسنى لهن فرصة قراءتها. فوقّعت.

إن الشرطية الأولى التي استقبلتها أخذت تفحص النساء الموجودات وتقول لهن إنهن سيقبعن مدة خمسة وأربعين يوماً في السجن في انتظار محاكمتهن. بيد أن رئيس مركز الشرطة طلب رؤية نزيهة. وقد أعرب

عن دهشته لوجودها هنا متظاهراً بأنه يجهل خضوعها للاستجواب. فتمكنت الصحافية من إجراء مكالمة هاتفية مع والدتها والعودة إلى ديارها حرة. ولكن الآلام البدنية كما النفسية لم تبارحها قط.

اليوم، أعلنت وزارة الداخلية في البحرين عزمها على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المسؤولين عن هذه الاعتداءات. وقد روت الصحافية محنتها إلى المدعي العام العسكري الذي يتولى التحقيق في القضية.

تتلقى الصحافية حالياً الرعاية الطبية في فرنسا. ومن المرتقب أن تعود إلى البحرين في 31 أيار/مايو المقبل.

تعرب مراسلون بلا حدود عن صدمتها العميقة بالمعاملة التي تلقتها نزيهة سعيد. وتناشد السلطات فتح تحقيق مستقل وشفاف بحيث يتم إجلاء ظروف هذه القضية الدنيئة والمقززة. فينبغي محاكمة المسؤولين عن هذه الأعمال كما الأشخاص المتورّطين في سلسلة القيادة.

من شأن حالة هذه المرأة الشابة أن تعطي لمحة عامة عن معاملة قوات الأمن في البحرين للصحافيين. ولا تزال لائحة الصحافيين والمصورين والمخالفين الإلكترونيين الموقوفين في ازدياد مستمر، وذلك في ظل لامبالاة المجتمع الدولي.

--- ---

مراسلون بلا حدود: الصور، هدف جديد من أهداف حملة القمع

البحرين 17.05.2011

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32031

في الأيام الأخيرة، صعدت حكومة مملكة البحرين حملة الاعتقالات ضد المصورين الصحافيين. فإذا بها تعمد إلى توقيف عدد كبير منهم بسبب تغطيتهم للحركة المؤيدة للديمقراطية التي تهز البحرين منذ منتصف شباط/فبراير. ولا تزال اللائحة في ازدياد مستمر. وبتنفيذ اعتقالات هادفة، تحرص السلطات البحرينية على ضمان الحد من التغطية الإعلامية لحملة القمع إلى أقصى الدرجات، وفرض التعتيم على المعلومات والصور عن البحرين، ولا سيما في وسائل الإعلام الأجنبية. وبناء عليه، تطالب مراسلون بلا حدود بالإفراج الفوري عن هؤلاء المصورين ومجمل الموقوفين لبثهم معلومات عن التظاهرات وحملة القمع.

ألقي القبض على المصور محمد سلمان الشيخ، وهو رئيس الجمعية البحرينية للتصوير الفوتوغرافي في 11 أيار/مايو 2011 في شقته في قرية السنابس (الواقعة شمال البلاد وغرب المنامة) علماً بأن هذا الصحافي المستقل والمنتمي إلى عدة منظمات دولية تعنى بالتصوير الفوتوغرافي قد فاز بعدة جوائز دولية.

ألقي القبض على ثلاثة مصورين آخرين في 15 أيار/مايو. فتعرّض سعيد عبدالله ضاحي (http://www.flickr.com/people/saeed-dhahi) للتوقيف في منزله في منطقة الجفير (جنوب شرق العاصمة). وصودرت معداته المهنية. وقد تم تفتيش منزل خطيبته ومصادرة معدات المصور أيضاً. وأطلق سراحه في اليوم التالي في المساء.

تم توقيف علي عبد الكريم الكوفي، وهو عضو في الجمعية البحرينية للتصوير الفوتوغرافي، (http://www.flickr.com/people/alialkofiphoto و http://www.bahartsociety.org.bh/work-koofi.html) في 15 أيار/مايو تماماً كما حسن النشيط. بالإضافة إلى ذلك، عقدت الجلسة الثالثة من محاكمة 21 من الناشطين الحقوقيين وأعضاء المعارضة في 16 أيار/مايو. وقد ادعى المتهمون الحاضرون، من بينهم المدوّن عبد الجليل السنكيس، بأنهم غير مذنبين. أما المدوّن المعروف علي عبد الإمام الذي يعتبر من روّاد الإنترنت في البلاد فيحاكم غيابياً.

ومن ثم، أُجِّلَت المحاكمة إلى 22 أيار/مايو للسماح للدفاع بدراسة الأدلة التي قدمها الادعاء. ويحاكم هؤلاء الناشطون أمام محكمة خاصة بموجب الأحكام العرفية. وقد حكمت المحكمة نفسها على أربعة متظاهرين

بالإعدام في الشهر الماضي.

إن عبد الجليل السنكيس هو المتحدث الرسمي ومدير مكتب حقوق الإنسان في حركة حق. وكان يندد على مدوّنته (http://alsingace.katib.org) بالتمييز الممارس ضد الشيعة ووضع الحريات المدنية الذي يرثى له في بلاده.

علاوة على ذلك، أفرج عن المواطن الإلكتروني أنمار كمال الدين (24 سنة) بعد مرور 24 ساعة على حتجازه بعد أن تعرّض للتوقيف في 12 أيار/مايو 2011. وكان هذا الشاب الناشط على شبكة تويتر تحت an-marek@ ينشر صوراً (http://twitpic.com/photos/anmarek) للتظاهرات ولا سيما عن جنازة متظاهرين قتلوا في آذار/مارس ونيسان/أبريل الماضي وقد تمت عدة اعتقالات في خلالها. وقد بات يستحيل ولوج حسابه على تويتر منذ اعتقاله.

استدعي الصحافي المستقل والكاتب عباس المرشد الذي يساهم أيضاً في عدة منتديات على الإنترنت في 16 أيار/مايو حوالى الساعة السادسة مساء. وتمكّن من الاتصال بعائلته في 17 أيار/مايو لإطلاعهم على اعتقاله. وهو معروف بمواقفه بشأن قضايا حساسة كثيرة في الأشهر الأخيرة. وفي العام 2009، تعرّض لاعتداء جسدي نفّذته القوات الخاصة التي أصابته برصاصة مطاطية في عينه اليمنى.

كذلك، ألقي القبض على مطر إبراهيم مطر، نائب حزب الوفاق، في 2 أيار/مايو. فكان هذا السياسي الناشط على الساحة الإعلامية من أجل إدانة القمع الممارس في البحرين، على اتصال بعدة وسائل إعلام دولية علماً بأنه اعتقل غداة مقابلة أجراها مع قناة الجزيرة وشدد فيها على مخاطر اعتقال زعماء المعارضة (http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2011/05/201152205239385476.html).

ما زال وراء القضبان كل من:

– فيصل حياة، وعلي جواد، وعبد الله علوي وجاسم الصباغ، الذين ألقي القبض عليهم بعد اضطرارهم للاستقالة من جريدة البلاد.

– علي عميد، وهاني الطيف، وفاضل مرزوق، وحسين عبد السجاد عبد الحسين العباس، وجعفر عبد السجاد عبد الحسين العباس، وحمزة أحمد يوسف الديري، وأحمد يوسف الديري، وهم مدراء ومشرفون على منتديات.

– حيدر محمد، صحافي يعمل في جريدة الوسط.

حسين عباس سالم، وهو مصور.

مراسلون بلا حدود: حمد بن عيسى من بين 38 زعيم انتهكوا حرية الصحافة عام 2011

3 مايو 2011

باريس (ا ف ب) – اعتبرت منظمة مراسلون بلا حدود ان عاهل البحريرن هو بين 38 زعيما "انتهكوا حرية الصحافة عام 2011" موجهة الاتهام ايضا الى قادة سوريا وليبيا واليمن حيث "اعاقة وصول المعلومات وصلت الى حدود القتل".

بالنسبة للبحرين، تحدثت المنظمة عن "مجموعة اجراءات مدهشة" ضد الصحافة وتحدثت خصوصا عن وفاة المسؤول في صحيفة الوسط البحرينية القريبة من المعارضة، كريم الفخراوي في السجن.

وجاء في بيان لهذه المنظمة غير الحكومية ان "حمد بن عيسى آل خليفة، بوصف عاهلا للبحرين، هو المسؤول عن مجمل اعمال العنف والاعمال التعسفية".

واشارت المنظمة الى ان "بعض الرؤوس قد سقطت" في العالم العربي مثل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي.

واضاف البيان ان "لائحة اعمال العنف ضد الصحافة خلال الربيع العربي طويلة" مشيرا الى ان المصورين "دفعوا ثمنا غاليا".

واوضح البيان ان "موجة صدمة الربيع العربي ليست بدون تأثير على السياسة التي ينتهجها منتهكو حرية الصحافة مثل الرئيس الصيني هو جينتاو والرئيس الاذربيجاني الهام عليف اللذين يخشيان وصول العدوة الى بلديهما".

وتتضمن لائحة مراسلون بلا حدود رؤساء دول ومسؤولين سياسيين ولكن ايضا منظمات مثل منظمة ايتا الاسبانية ومنظمات اجرامية مافيوية في ايطاليا او ايضا قوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الامن التابعة لحماس في غزة وقوات الامن التابعة للسلطة الفلسطينية.

البحرين

منذ بداية الحركة الاحتجاجية المنادية بالإصلاحات الديمقراطية في البلاد، تسعى السلطات البحرينية إلى السيطرة على المعلومات الصادرة حول التظاهرات والانتهاكات التي ترتكبتها القوى الأمنية بفرضها ترسانة هائلة من التدابير:

عمليات اعتقال وطرد صحافيين أجانب يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على تأشيرات دخول؛ وتخويف أفراد يرغبون في الإدلاء بشهاداتهم لوسائل إعلام أجنبية؛ ومضايقة مدافعين عن حرية التعبير؛ وإلقاء القبض على مصوّرين ومدوّنين ومستخدمي إنترنت، توفي أحدهم قيد الاحتجاز؛ ورفع دعاوى قضائية ضد ناشطين في مجال الدفاع عن حرية التعبير؛ وإجبار صحافيي أبرز صحيفة معارضة على الاستقالة القسرية واستدعاؤهم للمثول أمام المدعي العام؛ وحظر نشر أي خبر يتعلق بالتحقيقات التي يجريها المدعي العام العسكري لأسباب مرتبطة بالأمن القومي؛ وغيرها من

الإجراءات.

وبهذا، تنجح السلطات في فرض تعتيم إعلامي على الأحداث. وفي موازاة ذلك، شنّت من خلال وسائل الإعلام الرسمية والمسؤولين في السلطة حملة دعاية ضد أبرز شخصيات الحركة الاحتجاجية من دون أن تتردد عن نعتهم علناً بالخونة والإرهابيين. وحمد بن عيسى آل خليفة، بصفته ملك البحرين، مسؤول عن مجمل أعمال العنف والتجاوزات المرتكبة في

البلاد.

38 رئيس دولة، و زعيم حرب يشيعون الرعب بين الصحافيين

الشرق الأوسط: صيّادو الصحافة يسقطون الواحد تلو الآخر

زعماء لعصابات تسترسل في القمع، أو مسؤولون سياسيون في نظام معادٍ للحريات، أو منظمو حملات لإشاعة العنف ضد الصحافيين، هؤلاء هم صيادو حرية الصحافة، و وسائل الإعلام هي فريستهم، و بلغ عددهم هذا العام ثمانية وثلاثين. واحتلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي شهدت أشد الأحداث وأكثرها إثارة ومأساوية في الأشهر الأخيرة مرتبة الشرف بقمعها للصحفيين. وقد طرأت أبرز التغيرات في العالم العربي، التي طبعت لائحة صيّادي حرية الصحافة لعام 2011، فسقطت بعض الرؤوس، أولها الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي تخلى عن السلطة في 14 كانون الثاني/يناير 2011 مشرّعاً أبواب البلاد على كل الاحتمالات الديمقراطية.

ولا تزال على شفير السقوط تماثيل صيّادين آخرين شأن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الغارق في

موجة الاحتجاجات التي تجتاح بلاده أو نظيره السوري بشار الأسد الذي يردّ بقبضة الرعب الحديدية على التطلعات الديمقراطية. و ما يمكن قوله عن الزعيم الليبي معمر القذافي، قائد الثورة الذي أصبح قائد العنف الأصم لمطالب الشعب، أو عن البحرين حيث سيُطلب من الملك بن عيسى آل خليفة يوماً تبرير وفاة أربعة ناشطين. و كذالك مؤسس الصحيفة الوحيدة التابعة للمعارضة الذي لا يزال قيد الاحتجاز، مع ازدياد حملة القمع الواسعة النطاق الممارسة ضد المتظاهرين المنادين بالانفتاح الديمقراطي.

في المنطقة، تعتبر حرية التعبير أولى مطالب الشعب و أول التنازلات التي يجب أن تقوم بها الأنظمة الانتقالية، وقد تشكل بالنسبة إلى البعض أول المكتسبات بالرغم من هشاشتها.

من محاولات التلاعب بالمراسلين الأجانب والاعتقالات التعسفية وعمليات الاحتجاز الاعتباطية إلى إجراءات الترحيل والحظر مروراً بالترهيب والتهديد، تطول لائحة الانتهاكات المرتكبة ضد الصحافة في خلال ربيع العرب. في هذه البلدان الأربعة (سوريا، ليبيا، البحرين، اليمن)، بلغت عرقلة الإعلام حد القتل كما حلّ بمحمد النبوس الذي لاقى مصرعه في 19 آذار/مارس برصاص قنّاص في بنغازي (ليبيا) أو صحافيين اثنين قتلا في اليمن في 18 آذار/مارس بنيران قناصين في خدمة النظام.

أحصيت في ليبيا أكثر من ثلاثين حالة من حالات الاحتجاز التعسفي والترحيل التي وقع ضحيتها مراسلون أجانب. و اعتُمدت الأساليب نفسها في سوريا والبحرين واليمن حيث تكثّف السلطة الجهود لإبقاء الصحافة بعيداً عن أعمال القمع بغية منعها عن بث صورها. نادراً ما كانت الصحافة رهاناً في النزاعات، فقد حوّلت هذه الأنظمة القمعية المعادية تقليدياً لحرية الصحافة السيطرةَ على القطاع الإعلامي إلى سر بقائها على قيد الحياة.

و وقع الصحافيون ضحية تبادل إطلاق النار بين الناشطين والقوى الأمنية، فكانوا أهدافا مباشرة للسلطات بما يذكّرنا في كلتا الحالتين بالمخاطر التي يواجهونها في أداء واجبهم المهني.

و دفع المصورون الصحافيون الحاضرون في معظم الأحيان على جبهة أعمال العنف وفي طليعة العمل الإعلامي ثمناً باهظاً منذ بداية العام، وفي هذا الإطار، تنوّه مراسلون بلا حدود بالفرنسي الألماني لوكاس ملبروك دوليغا الذي أصابته القوى الأمنية في خلال تظاهرة في تونس في 14 كانون الثاني/يناير 2011 وتوفي بعد ثلاثة أيام، والبريطاني تيم هيزيرينغتون الذي يعمل في فانيتي فير والأمريكي كريس هوندروس العامل في جيتي إيمدجز اللذين لاقي.

--- ---

مراسلون بلا حدود تستنكر مقتل فخراوي

18 ابريل 2011

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/imprimer_ar.php3?id_article=32010

تستنكر مراسلون بلا حدود بأشد العبارات وفاة كريم فخراوي، مؤسس وعضو مجلس إدارة صحيفة الوسط التي تعدّ الصحيفة الوحيدة المستقلة في البحرين، في 12 نيسان/أبريل 2011 بعد مرور أسبوع على احتجازه. ولا تزال الأسباب الدقيقة لوفاته غامضة.

في هذا الإطار، أعلنت المنظمة: "حتى تاريخه، لاقى أربعة أشخاص مصرعهم في السجن في حين أن مجمل أماكن الاحتجاز تقع تحت سلطة السلطات في البحرين التي يجدر بها أن تتحمّل مسؤولية هذه الوفيات تماماً كما الادعاءات المتعلقة باللجوء المنهجي إلى إساءة المعاملة وحتى أعمال التعذيب الممارسة ضد المعتقلين. إننا لنطالب بفتح تحقيق مستقل للتأكد من الأسباب الدقيقة التي أدت إلى وفاة كريم فخراوي. فلا بدّ من إلقاء القبض على المسؤولين وإدانتهم".

اعتقل رجل الأعمال الشيعي البالغ 49 سنة من العمر وعضو حزب الوفاق المعارض كريم فخراوي في مطلع نيسان/أبريل. ووفقاً للسلطات، وتوفي من جراء فشل كلوي. ولكن أقاربه يشكون بهذا التفسير معتبرين أنه كان يتمتع بصحة جيدة عند اعتقاله.

في جنازته، في 13 نيسان/أبريل في منطقة الحورة في العاصمة، كشف بعض الأشخاص عن جثة المتوفى في الطريق إلى المقبرة للتحقق من الاتهامات بالتعذيب. فإذا بصور وتسجيلات نشرت على الإنترنت تظهر أن الكدمات والجروح كانت تغطي جسد كريم فخراوي.

في 3 نيسان/أبريل، عمدت السلطات إلى حظر صحيفة الوسط المعارضة التي تأسست في العام 2002 إثر بث التلفزيون الوطني في الليلة السابقة برنامجاً بعنوان "ميديا ووتش" يتهم الصحيفة بالسعي إلى زعزعة الاستقرار والأمن في البحرين وارتكاب "انتهاكات خطيرة" بنشر أخبار كاذبة ومضللة، ما يشوّه صورة البلاد في الخارج وسمعتها. وفي الوقت نفسه قررت الهيئة المسؤولة عن إدارة وسائل الإعلام (شؤون الإعلام السلطة) لتجديد التفويض للنشر وتوزيع الصحيفة من 4 أبريل. وكانت هيئة شؤون الإعلام قد قررت السماح بمعاودة إصدار الصحيفة وتوزيعها ابتداء من 4 نيسان/أبريل بعد إجبار ثلاثة من الصحافيين العاملين فيها على الاستقالة والمثول أمام الهيئة للتحقيق

(http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32002).

تذكّر مراسلون بلا حدود بوفاة المواطن الإلكتروني زكريا راشد حسن العشيري في السجن في 9 نيسان/أبريل 2011 بعد مرور سبعة أيام على توقيفه بتهم "التحريض على الكراهية" و"نشر أخبار كاذبة" و"تعزيز الطائفية" و"الدعوة إلى قلب نظام الحكم في المنتديات الإلكترونية" علماً بأنه يدير منتدى (http://www.aldair.net/forum) المغلق منذ ذلك الحين وهو منتدى يعطي معلومات عن مسقط رأسه الدير. وقد عزت وزارة الداخلية الوفاة إلى فقر الدم المنجلي ولكن أسرة الفقيد رفضت التفسير.

(http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32008)

--- ---

ثانياً: لجنة حماية الصحفين:

البحرين تمارس ضغوطاً على صحيفة يومية ناقدة وتطرد صحفيين اثنين

نيويورك، 6 نيسان/إبريل 2011

في يوم الثلاثاء، طردت السلطات البحرينية مدير تحرير صحيفة 'الوسط' علي الشريفي، والكاتب في الصحيفة رحيم الكعبي، وهما عراقيان، وذلك وفقاً لتقارير إخبارية ولمقابلات أجرتها لجنة حماية الصحفيين. وأفادت الكاتبة في الصحيفة مريم الشروقي للجنة حماية الصحفيين أنه بحسب ما تعلم لم تقدم الحكومة تعليلا لقرارها هذا. وأضافت أنه تم تعيين الشريفي مديرا للتحرير في يوم الأثنين فقط، بعد أن استقال سلفه واثنان آخران من كبار موظفي الصحيفة سعيا لإنقاذ الصحيفة. وقد عين مجلس إدارة صحيفة 'الوسط' عبيدلي العبيدلي مديرا لتحرير الصحفية، ورفض العبيدلي الإدلاء بأي تعليق بشأن طرد الشريفي والكعبي.

نيويورك، 4 نيسان/ أبريل، 2001 – استمرت الحكومة البحرينية في محاولاتها لكبت وسائل الإعلام الناقدة لها حيث أمرت وزارة الإعلام بإغلاق كبرى الصحف البحرينية المستقلة يوم الأحد. وتدين لجنة حماية الصحفيين الأساليب العنيفة التي تتبعها الحكومة البحرينية التي أجبرت صحيفة بارزة على إجراء تغيير في

إدارة تحريرها. وأما في ليبيا والعراق واليمن فتواصل الحكومات استهداف وسائل الإعلام المستقلة والناقدة بالتخويف والمضايقة، وفقاً لما توصلت إليه أبحاث لجنة حماية الصحفيين.

لم تظهر صحيفة 'الوسط' على أكشاك الصحف يوم الأحد في حين تم إيقاف النسخة الإلكترونية منها، وفقاً لما أوردته تقارير إخبارية محلية وأخرى دولية. وقد اتهمت وزارة الإعلام الصحيفة "بالتلفيق والتزييف المتعمد للأخبار أثناء الاضطرابات الأخيرة التي عمت مملكة البحرين"، حسب ما ذكرته وكالة الأنباء الرسمية البحرينية. إلا أن رئيس هيئة شؤون الإعلام الشيخ فواز بن محمد آل خليفة رفع الحظر عن الصحيفة بعد استقالة رئيس التحرير منصور الجمري ومدير التحرير وليد نويهض ومدير الأخبار المحلية عقيل ميرزا.

وصرح الجمري للجنة حماية الصحفيين بأن "الاستقالة كانت قراراً صعباً إلا أنها كانت الشيء الذي يلزم القيام به لحماية الصحيفة ومصدر عيش العاملين فيها. لقد تعرضت الصحيفة لحملة قاسية من التخويف من قبل السلطات".

وقد كثّفت البحرين من إجراءاتها الصارمة على وسائل الإعلام منذ أن فرضت حالة الطوارئ الشهر الماضي، حسب ما أظهره بحث لجنة حماية الصحفيين.

وقال محمد عبد الدايم، منسق برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة حماية الصحفيين، "إن الزعم بأن ثمة تحيز في تغطية صحيفة 'الوسط' دون تقديم دليل معقول لدعم هذا الادعاء هو أمر مثير للضحك. لقد البحرين قامت في السابق بإلقاء تهم التحيز جزافاً بهدف إسكات الإعلام الناقد من أبرزها التهم التي وُجهت لقناة 'الجزيرة' العام الماضي عندما أرادت الحكومة إغلاق مكتب القناة في البحرين".

البحرين تحتجز كاتبا صحفيا؛ وتحديد مكان وجود صحفيين في ليبيا؛ وانتهاكات في اليمن

http://www.cpj.org/ar/2011/04/017205.php

نيويورك، 25 نيسان/إبريل 2011 – دعت لجنة حماية الصحفيين السلطات البحرينية أن تعلن عن مكان وجود الكاتب الصحفي حيدر محمد النعيمي الذي يكتب في صحيفة 'الوسط'، وكان ما يقارب 30 رجلا من عناصر الشرطة بالملابس الرسمية والملابس المدنية قد داهموا منزل النعيمي اليوم في المنامة، وأخرجوه إلى الشارع وأخذوا في ضربه، وذلك حسبما أفاد صحفيون محليون للجنة حماية الصحفيين.

وقد اقتيد النعيمي إلى مكان غير معلوم، وفقا للمصادر ذاتها. وتسرد صفحة تم إنشاؤها على موقع 'فيسبوك' دعما لصحيفة 'الوسط' هذه الأحداث باللغة العربية

وفي يوم الخميس، تعرضت الصحفية أماني المسقطي، وهي أيضا تعمل في صحيفة 'الوسط'، للاحتجاز في مطار البحرين الدولي لدى عودتها من مصر. وتم لاحقا تحويلها إلى مركز شرطة في المنامة للتحقيق معها، ثم أفرج عنها بعد عدة ساعات من ذلك، وذلك حسبما أفاد صحفيون محليون للجنة حماية الصحفيين

وفي وقت سابق من شهر نيسان/إبريل، اتهمت السلطات صحيفة الوسط "بتعمّد تزييف واختلاق الأخبار". ومنذ ذلك الوقت، أعلنت الحكومة أنها ستوجه اتهامات جنائية ضد ثلاثة من كبار محرري الصحيفة، كما قامت بإبعاد اثنين من الموظفين. وقد توفي كريم فخراوي، مؤسس صحيفة 'الوسط' وعضو في مجلس إدارتها، بينما كان قيد الاحتجاز في 12 نيسان/إبريل وفي ظروف تثير الريبة. كما توفي أيضا الكاتب زكريا رشيد حسن العشيري بينما كان قيد الاحتجاز وفي ظروف مريبة في 9 نيسان/إبريل، وكان هذا الصحفي يكتب لموقع إلكتروني ويغطي الأخبار وتطورات أخرى في قريته

وقال محمد عبد الدايم، منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في لجنة حماية الصحفيين، "نحن نشعر بالانشغال بشأن سلامة زميلنا حيدر محمد النعيمي. يجب على السلطات البحرينية أن توضح أسباب

مؤسس صحيفة 'الوسط' يلقى حتفه بينما كان قيد الاحتجاز في البحرين

http://www.cpj.org/ar/2011/04/017156.php

نيويورك، 15 نيسان/إبريل 2011 – دعت لجنة حماية الصحفيين اليوم السلطات البحرينية أن تجري تحقيقا فوريا وشفافا بشأن مقتل كريم فخراوي بينما كان قيد الاحتجاز، وهو مؤسس وعضو في مجلس إدارة صحيفة 'الوسط' التي تعتبر من أبرز الصحف البحرينية المستقلة.

أفادت تقارير إخبارية إن الصحفي البحريني كريم فخراوي توفي يوم الثلاثاء، وذلك بعد أسبوع من اعتقاله. وقال مدافعون عن حقوق الإنسان للجنة حماية الصحفيين إن فخراوي توجه إلى مركز شرطة في 5 نيسان/إبريل لتقديم شكوى بأن السلطات كانت تهم على هدم بيته.

وفي وقت مبكر من هذا الشهر، اتهمت الحكومة صحيفة 'الوسط' بأنها "تتعمد بث أنباء كاذبة واختلاقات". ومنذ ذلك الوقت أعلنت الحكومة أنها سترفع اتهامات جنائية ضد ثلاثة من كبار محرري الصحيفة وأنها طردت اثنين آخرين من كبار الموظفين فيها.

وأفاد صحفيون محليون للجنة حماية الصحفيين أن فخراوي هو أحد مستثمرين عديدين في صحيفة 'الوسط'، و ناشر كتب، ومالك أكبر مكتبة لبيع الكتب في البحرين، وعضو في حزب الوفاق، وهو حزب المعارضة الرئيسي في البحرين.

وقالت وكالة الأنباء البحرينية الرسمية في رسالة على موقع تويتر إن فخراوي توفي جراء فشل كلوي. بيد أن صورا نشرت على شبكة الإنترنت تظهر جثة الفخراوي مغطاة بالكدمات والجروح.

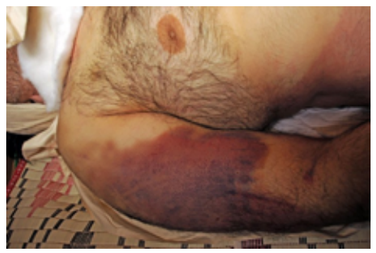

وقال محمد عبد الدايم، منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في لجنة حماية الصحفيين "لقد اتخذت حملة القمع ضد المعارضين في البحرين انعطافة قاتلة إذ لقي شخصان حتفهما وهما قيد الاحتجاز خلال أسبوع وفي ظروف لم يتم تفسيرها. يجب على السلطات البحرينية أن توضح الكيفية التي توصلت فيها إلى أن كريم فخراوي توفي جراء فشل كلوي في الوقت الذي تظهر فيه الصور جثته مغطاة بالكدمات والجروح".

وكذلك توفي الصحفي زكريا رشيد حسن العشيري في ظروف غامضة بينما كان محتجزا لدى الحكومة. وزعمت الحكومة أن العشيري، الذي توفي في 9 نيسان/إبريل، أصيب بمضاعفات ناجمة عن فقر الدم المنجلي. وكان العشيري أول صحفي بحريني يلقى حتفه لأسباب مرتبطة مباشرة بعمله، وذلك منذ بدأت لجنة حماية الصحفيين توثق سجلا مفصلا لحالات قتل الصحفيين منذ عام 1992.

وفاة مدون بحريني معتقل؛ وصحفيون يتعرضون لهجمات في أماكن أخرى في المنطقة

http://www.cpj.org/ar/2011/04/017134.php

نيويورك، 12 نيسان/إبريل 2011 – دعت لجنة حماية الصحفيين السلطات البحرينية إلى فتح تحقيق فوري وشامل في وفاة مدون أثناء اعتقاله. وفي تلك الأثناء، أعلنت السلطات البحرينية بأنه ستوجه تهما جنائية ضد ثلاثة من كبار المحررين في كبرى الصحف اليومية في المملكة، في استمرار لنهج العنف والمضايقة والتخويف الذي ما فتئت تتبعه منذ شهور ضد الصحفيين الذين يغطون الاضطرابات المدنية التي تعم البلاد. وقد وثّقت لجنة حماية الصحفيين هجمات أخرى استهدفت الصحافة في ليبيا وسوريا واليمن.

لقي المدون زكريا راشد حسن العشيري حتفه يوم السبت في ظروف غامضة أثناء احتجازه لدى السلطات الحكومية، وفقا لتقارير إعلامية إقليمية ودولية. وكان زكريا يدير موقعا إلكترونيا يغطي الأخبار والمستجدات في قريته، قرية الدير، ويكتب فيه. وبحسب تلك التقارير، فإن قوات الأمن اعتقلت زكريا بتاريخ 2 نيسان/إبريل. كما أفادت هيئة الإذاعة البريطانية بأن تهما بالتحريض على الكراهية ونشر الإشاعات كانت قد وُجهت إليه. ورغم تعذر زيارة الموقع الإلكتروني من داخل البحرين، بحسب صحفيين محليين، فقد تصفحت لجنة حماية الصحفيين الموقع ولم تجد أساسا لمزاعم الحكومة. كما ادعت الحكومة بأن المدون توفي جراء مضاعفات من فقر الدم المِنجلي، وهو ادعاء نفاه أهل العشيري بشدة، كما يُظهر بحث لجنة حماية الصحفيين.

يقول محمد عبد الدايم منسق برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة حماية الصحفيين إن "ظروف وفاة زكريا العشيري تطرح تساؤلات عديدة حول علاجه. وادعاء الحكومة بأن العشيري توفي بسبب حالة مرضية كان يعاني منها من قبل – وهو أمر تطعن في صحته أسرة الفقيد – لا يجيب البتة عن أي هذه التساؤلات."

وعلى صعيد آخر، أفادت وكالة أنباء البحرين يوم الاثنين بأن النائب العام البحريني، علي البوعينين، سيوجه تهما جنائية بحق ثلاثة من المحررين السابقين في صحيفة 'الوسط' اليومية المستقلة، حيث سيواجه رئيس التحرير منصور الجمري ومدير التحرير وليد نويهض ورئيس قسم الأخبار المحلية عقيل ميرزا تهمتي "نشر أخبار كاذبة والإضرار بالصالح العام للدولة،" وفقا للوكالة. وكان ثلاثتهم قد استقالوا بتاريخ 3 نيسان/إبريل فيما وصفه الجمري محاولةً لإنقاذ الصحيفة. وفي 4 نيسان/إبريل، تم ترحيل محرر آخر من صحيفة الوسط وهو علي الشريفي وأيضا كاتب الأعمدة رحيم الكعبي، وهما عراقيان.

يقول محمد عبد الدايم من لجنة حماية الصحفيين: "إن لم تكن القضية ضد 'الوسط' وصحفييها حملةً مُسيسة للنيل منهم، فعلى المدعين أن يحققوا بجدية فيما تدعيه الصحيفة بأنها استُدرجت لكي تنشر أخبارا كاذبة لتُستخدم فيما بعد كذريعة للتلاعب بأكبر صحيفة مستقلة في البلاد."

وقد نقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن الجمري إقراره بأن المواد الإخبارية التي تحقق فيها الحكومة قد "طُبعت بطريق الخطأ،" ولكنه أفاد بأن الصحيفة لم تتعمد نشر معلومات مضللة. وقال الجمري لمنظمة هيومن رايتس ووتش إن تحقيقا داخليا أظهر بأن المواد الإخبارية الست الكاذبة، التي زعمت وقوع سوء سلوك حكومي، أتت من عناوين بريدية إلكترونية مختلفة، ولكنها صدرت من عنوان بروتوكول إنترنت واحد (IP Address). وأضافت المنظمة بأن الأخبار الكاذبة "ظهرت وكأنها أُرسلت إلى صحف بحرينية أخرى، لتبدو أكثر واقعية ومصداقية، على عناوين احتوت أخطاءً طفيفة بحيث تكون صحيفة 'الوسط' في واقع الأمر هي المستقبل الوحيد."

--- ---

ليبيا عازمة على طرد صحفيين؛ والبحرين تطرد صحفيين اثنين

http://www.cpj.org/ar/2011/04/017097.php

نيويورك، 6 نيسان/إبريل 2011 – أبلغت السلطات الليبية أكثر من 20 صحفيا أنه يتعين عليهم مغادرة ليبيا خلال 24 ساعة، وذلك حسبما أوردت محطة الإذاعة الوطنية العامة الأمريكية. وقد أفادت الإذاعة أن السلطات الليبية طلبت من صحفيين ينتمون إلى وسائل إعلام دولية مختلفة أن يغادروا البلاد. ومن بين هذه المؤسسات الإعلامية القناة الرابعة البريطانية، ومحطة 'سي أن أن'، وشبكة 'فوكس نيوز'، وصحيفة 'ذا إندبندنت'، والتلفزيون الإيطالي، ومحطة 'آي تي في' التلفزيونية، وصحيفة 'لي فيغارو'، وصحيفة 'لوس أنجليس تايمز'، وصحيفة 'ذا تايم' اللندنية، ومحطة 'إن بي سي نيوز'، وصحيفة 'نيويورك تايمز'، ومحطة 'آر أيه أي'، ومحطة 'آر تي إل'، وصحيفة 'ذا صنداي تايمز' اللندنية. كما قررت الحكومة عدم إصدار تأشيرات سفر جديدة للصحفيين الراغبين بتغطية النزاع الجاري، حسبما أفاد مراسل محطة الإذاعة الوطنية العامة الأمريكية، لوردز غارثيا–نافارو، من طرابلس.

وفي يوم الثلاثاء، طردت السلطات البحرينية صحفيَين يعملان لصحيفة مستقلة، مواصلة بذلك حملة مستمرة منذ أسابيع لإعاقة وسائل الإعلام وتهديدها. وفي هذه الأثناء، وردت أنباء عن اعتداءات على صحفيين في مصر واليمن ولبنان.

وقال محمد عبد الدايم، منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في لجنة حماية الصحفيين، "لقد ظل الصحفيون في طرابلس يعملون ضمن ظروف شديدة التقييد، والآن فإن الحكومة تحاول إخراجهم جميعاً في الوقت الذي يعد فيه وجود الصحافة الدولية أمراً حاسماً. لقد وثقت لجنة حماية الصحفيين ما يصل إلى 450 انتهاك ضد وسائل الإعلام في المنطقة منذ كانون الثاني/يناير فقط، بما في ذلك مقتل سبعة صحفيين؛ إن هذه الأرقام تتحدث عن نفسها".

في يوم الثلاثاء، طردت السلطات البحرينية مدير تحرير صحيفة 'الوسط' علي الشريفي، والكاتب في الصحيفة رحيم الكعبي، وهما عراقيان، وذلك وفقاً لتقارير إخبارية ولمقابلات أجرتها لجنة حماية الصحفيين. وأفادت الكاتبة في الصحيفة مريم الشروقي للجنة حماية الصحفيين أنه بحسب ما تعلم لم تقدم الحكومة تعليلا لقرارها هذا. وأضافت أنه تم تعيين الشريفي مديرا للتحرير في يوم الأثنين فقط، بعد أن استقال سلفه واثنان آخران من كبار موظفي الصحيفة سعيا لإنقاذ الصحيفة. وقد عين مجلس إدارة صحيفة 'الوسط' عبيدلي العبيدلي مديرا لتحرير الصحفية، ورفض العبيدلي الإدلاء بأي تعليق بشأن طرد الشريفي والكعبي.

البحرين تمارس ضغوطاً على صحيفة يومية ناقدة؛ والاعتداءات تتواصل في ليبيا، والعراق، واليمن

http://www.cpj.org/ar/2011/04/017086.php

نيويورك، 4 نيسان/ أبريل، 2001 – استمرت الحكومة البحرينية في محاولاتها لكبت وسائل الإعلام الناقدة لها حيث أمرت وزارة الإعلام بإغلاق كبرى الصحف البحرينية المستقلة يوم الأحد. وتدين لجنة حماية الصحفيين الأساليب العنيفة التي تتبعها الحكومة البحرينية التي أجبرت صحيفة بارزة على إجراء تغيير في إدارة تحريرها. وأما في ليبيا والعراق واليمن فتواصل الحكومات استهداف وسائل الإعلام المستقلة والناقدة بالتخويف والمضايقة، وفقاً لم توصلت إليه أبحاث لجنة حماية الصحفيين.

لم تظهر صحيفة 'الوسط' على أكشاك الصحف يوم الأحد في حين تم إيقاف النسخة الإلكترونية منها، وفقاً لما أوردته تقارير إخبارية محلية وأخرى دولية. وقد اتهمت وزارة الإعلام الصحيفة "بالتلفيق والتزييف المتعمد للأخبار أثناء الاضطرابات الأخيرة التي عمت مملكة البحرين"، حسب ما ذكرته وكالة الأنباء الرسمية البحرينية. إلا أن رئيس هيئة شؤون الإعلام الشيخ فواز بن محمد آل خليفة رفع الحظر عن الصحيفة بعد استقالة رئيس التحرير منصور الجمري ومدير التحرير وليد نويهض ومدير الأخبار المحلية عقيل ميرزا.

وصرح الجمري للجنة حماية الصحفيين بأن "الاستقالة كانت قراراً صعباً إلا أنها كانت الشيء الذي يلزم القيام به لحماية الصحيفة ومصدر عيش العاملين فيها. لقد تعرضت الصحيفة لحملة قاسية من التخويف من قبل السلطات".

وقد كثّفت البحرين من إجراءاتها الصارمة على وسائل الإعلام منذ أن فرضت حالة الطوارئ الشهر الماضي، حسب ما أظهره بحث لجنة حماية الصحفيين.

وقال محمد عبد الدايم، منسق برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة حماية الصحفيين، "إن الزعم بأن ثمة تحيز في تغطية صحيفة 'الوسط' دون تقديم دليل معقول لدعم هذا الادعاء هو أمر مثير للضحك. لقد البحرين قامت في السابق بإلقاء تهم التحيز جزافاً بهدف إسكات الإعلام الناقد من أبرزها التهم التي وُجهت لقناة 'الجزيرة' العام الماضي عندما أرادت الحكومة إغلاق مكتب القناة في البحرين".

وذكرت قناة "الجزيرة" الإخبارية التي تبث من قطر أنه تم إطلاق سراح لطفي المسعودي وهو واحد صحفييها الأربعة الذين اعتقلتهم السلطات الليبية وقالت إنه وصل إلى تونس الأحد ليلاً. وكان لطفي المسعودي قد اعتقل مع زملائه أحمد فال ولد الدين وكامل التلوع وعمار الحمدان أواسط آذار/ مارس ومن ثم أطلق سراحه يوم الخميس، إلا أنه تم اعتقاله مجدداً في اليوم ذاته. ولا يزال الصحفيون الثلاثة الآخرين قيد الاعتقال حسب ما ذكرته الجزيرة. وكذلك لا يزال سبعة صحفيين محليين على الأقل ممن تحدثوا على نحو ينتقد سياسات الحكومة مفقودين وسط تكهنات واسعة بأنهم معتقلين لدى القوات الموالية للقذافي.

وقال محمد عبد الدايم من لجنة حماية الصحفيين "إننا نشعر بالارتياح لإطلاق سراح لطفي المسعودي إلا أننا لا نزال نشعر بالقلق على مصير الصحفيين الآخرين المفقودين والمعتقلين في ليبيا".

وطلبت السلطات الليبية يوم الأحد من مراسل صحيفة 'ديلي تلغراف' اللندنية دامين مكلروي مغادرة طرابلس، وفقاً لما جاء في تقارير الأنباء. ولم تقدم الحكومة الليبية أي أسباب لهذا الإجراء. وأقدمت الحكومة يوم الأربعاء على طرد مراسل وكالة 'رويتزر' ميكائيل جورجي الذي كان يغطي الصراع هناك منذ عدة أسابيع، ولم تقدم الحكومة أية أسباب لهذا الطرد أيضاً.

وفي العراق، قامت قوات الأمن اليوم باعتقال مرتضى الشحتور المدير الإعلامي في دائرة شرطة الناصرية والذي يكتب بانتظام في صحيفة 'الزمان' المستقلة ومواقع إخبارية أخرى. وقد نشر الشحتور مقالاً في 2

كانون ثاني/ يناير على موقع 'كتابات' انتقد فيه سياسات الحكومة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية. ويقول موقع 'كتابات' إن اعتقال الشحتور جاء بسبب مقالته التي نشرها يوم 2 كانون ثاني/ يناير، وهو أيضاً ما يراه مرصد الحريات الصحفية، وهو مجموعة تناصر حرية الصحافة في العراق.

واعتقلت قوات الأمن في كردستان العراق كلاً من ريا حمه كريم مراسل مجلة 'هولاتي' الأسبوعية المستقلة ونياز عبد الله الصحفي وعضو مجلس إدارة مرصد الحريات الصحفية، حسب ما ذكرته تقارير الأنباء. وكان كل من الصحفيين يغطي أنباء الاحتجاجات الطلابية في جامعة في أربيل.وفي اليمن، ذكر أحمد الأغبري الصحفي في وكالة الأنباء الرسمية 'سبأ' وعضو نقابة الصحفيين اليمنية للجنة حماية الصحفيين أنه تلقى رسالة إلكترونية فُسرت على أنها تهديد، حيث يتهمه المرسل في هذه الرسالة بأنه يمتلك معلومات عن هجوم إرهابي قادم وأنه سيتم تحميله المسؤولية عن ذلك، حسب الأغبري. وقد أدانت النقابة هذا التهديد وطالبت وزارة الداخلية بالتحقيق فيه وفي تهديدات مشابهة سابقة تحقيقا جدياً. وقد وثقت لجنة حماية الصحفيين العشرات من هذه التهديدات الموجهة للصحفيين شخصياً أو عبر الهاتف أو بالبريد الإلكتروني خلال الشهرين الماضيين.

وذكرت وكالة 'رويترز' أن السلطات السورية أفرجت عن المصور خالد الحريري من دمشق يوم الأحد بعد ستة أيام من اعتقاله. وكان الحريري آخر صحفي من الصحفيين الخمسة العاملين في وكالة 'رويترز' الذين اعتقلتهم السلطات السورية خلال الأسبوعين الماضيين دون السماح لهم بالاتصال بالآخرين. هذا وقد تم إطلاق سراحهم جميعاً. كما أمرت السلطات السورية في يوم الجمعة اثنين من مراسلي وكالة 'أسيوشيتد برس' مغادرة البلاد خلال أقل من ساعة، وفقاً لما ذكرته وكالة الأنباء. وتواصل لجنة حماية الصحفيين تتبع حالات تتعلق بمجموعة من الصحفيين المحليين الذين تم إلقاء القبض عليهم في سوريا أثناء تغطيتهم للأنباء أو من بيوتهم.

--- ---

اعتقال صحفيين في البحرين؛ وقمع للصحفيين في مصر وسوريا وليبيا

http://www.cpj.org/ar/2011/03/017051.php

نيويورك، 30 آذار/مارس 2011 –احتجزت السلطات البحرينية في المنامة اليوم فريقا من محطة 'سي أن أن' بينما كان يجري مقابلة مع مدافع بحريني بارز عن حقوق الإنسان، وذلك وفقا لرسالة عبر موقع تويتر نشرتها المحطة ولمقابلات أجرتها لجنة حماية الصحفيين. وتأتي عملية الاعتقال وسط سلسلة من الإجراءات القمعية بدأتها مؤخرا الحكومة البحرينية، وتتضمن أيضاً عملية الاعتقال التي جرت اليوم لمدون بحريني معروف. كما أوردت الأنباء عن إجراءات مناهضة للصحافة في مصر وسوريا وليبيا، وذلك وفقا لأبحاث لجنة حماية الصحفيين.

نشرت محطة 'سي أن أن' رسالة عبر موقع تويتر هذا المساء من البحرين تفيد أن أعضاء فريق يعمل لديها قد اعتقلوا في منزل السيد نبيل رجب، رئيس المركز البحريني لحقوق الإنسان. وقال رجب للجنة حماية الصحفيين إنمن بين أعضاء الفريق، الصحفي سكوت برونستين والصحفية تارين فيكسل، إضافة إلى مصور لم تعرف هويته. وأضاف أن صحفي رابع ومخرج أفلام وثائقية لم يحدد هويتهما قد اعتقلا أيضاً.

وقال نبيل رجب إن رجالا مقنعين يستقلون سبع سيارات شرطة حضروا إلى منزله، "ودفعوني إلى الحائط، وأهانوني وأمروني بألا أقول أي شيء. ثم سألوا الصحفيين عن الجهة التي يعملون لها وقالوا لهم بإنهم سيقتادونهم للتحقيق". ولم يُعرف وضع الصحفيين على الفور.

اعتقل اليوم أيضا المدون البحريني المعروف محمود اليوسف، وذلك وفقا لصحفيين محليين ولما أفاد به

شقيقه. ويكتب اليوسفي بصفة منتظمة على مدونته حول السياسات البحرينية والمجتمع البحريني وعن التظاهرات الأخيرة. وقد اعتقلته الشرطة من منزله حوالي الساعة الثالثة صباحا، وفقاً لما أفاد به شقيقه، جمال، الذي نشر تفاصيل عملية الاعتقال عبر رسائل تويتر.

وكان اليوسف من بين أول صحفيي المدونات في البحرين، حسبما تظهره أبحاث لجنة حماية الصحفيين. وهو أيضا مدير موقع 'بس بحريني'، وهو موقع إلكتروني يناهض المشاعر الطائفية وقامت الحكومة بإغلاقه في عام 2009، وذلك وفقا للمدون ومناصر حرية الإنترنت جيليان يورك الذي يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال محمد عبد الدايم، منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في لجنة حماية الصحفيين، "نحن نطالب السلطات البحرينية بالإفراج عن زملائنا المحتجزين ودون تأخير. يجب على المسؤولين الحكوميين أن يقروا أن الصحفيين لا يبتدعون الأخبار غير المرغوبة؛ وإنما هم ببساطة يعلنون تلك الإخبار".

وفي مصر، اعتقلت الشرطة العسكرية في يوم الأثنين المدون والناشطالسياسي مايكل نبيل سند. وعلمت لجنة حماية الصحفيين من عدة مدونين ومناصرين محليين لحرية الصحافة أن اعتقال سند قد جرى على الأرجح على خلفية مقال كتبه مؤخرا انتقد فيه أداء الجيش ونقص الشفافية الظاهر في إجراءاته، وذلك قبل استقالة حسني مبارك وبعدها. وفي يوم الثلاثاء، أصدرت محكمة عسكرية أمرا باحتجاز سند لمدة 15 يوما على ذمة التحقيق، وذلك وفقا لما أفاد به المدون وائل عباس وتقارير إخبارية.

وقال محمد عبد الدايم من لجنة حماية الصحفيين "نحن نشعر بالجزع أن نرى الجيش المصري يلجأ لأساليب قمعية في تعامله مع الإعلام، على الرغم من أنه ألزم نفسه بقطيعة تامة مع الممارسات الاستبدادية لنظام حسني مبارك".

وفي سوريا، قال الرئيس بشار الأسد في خطاب ألقاه اليوم إن "مؤامرات أجنبية" هي القوة الدافعة وراء الاضطرابات المدنية التي عمت البلاد. وأشار مرات عديدة إلى وسائل الإعلام الدولية، وخصوصا القنوات الفضائية الإخبارية، ووصفها بأنها تشجع على "تخريب" الوحدة السورية أو الإضرار بها، سواء بصفة مقصودة أو غير مقصودة. وزعم الرئيس أن وسائل الإعلام كانت تورد أخبارا عن تخريب مرافق عامة قبل أن يحدث التخريب، ولكنه لم يوفر أية تفاصيل عن ذلك. ولم تجد أبحاث لجنة حماية الصحفيين أي حالة من هذا القبيل.

وفي ليبيا، ظل الصحفيون الأجانب الذين يغطون الأخبار من طرابلس والمناطق المحيطة بها والخاضعة لقوات موالية للقذافي يخضعون لقيود حكومية مشددة. وقد ظل هؤلاء الصحفيون يصفون منذ أسابيع عدم قدرتهم على التحرك بحرية أو اختيار ما يريدون تغطيته. ويتركز الصحفيون الأجانب في فندق ريكسوس في طرابلس، حيث يخضعون لمراقبة حكومية متواصلة، وفقا لما اظهرته أبحاث لجنة حماية الصحفيين. وتجري الدعوة لعقد مؤتمرات صحفية بصفة مفاجئة ودون أي إشعار مسبق. وكتب مراسل الإذاعة الوطنية العامة الأمريكية، لوردز غارسيا-نافارو اليوم "يبدو أن هذا الأسلوب مصمم لإرهاق الصحفيين، وهو يلائم مراكز الاحتجاز، وما هذا الفندق إلا مركز احتجاز فخم. ويجد الصحفيون في طرابلس أنفسهم تحت رحمة النظام وخاضعين خضوعا تاما لنزواته".

لقد وقعت حادثة في يوم السبت، وهي تبرز عدم قدرة الصحفيين على التحرك بحرية في طرابلس. فقد حاولت امرأة أن تخبر الصحفيين في فندق ريكسوس حول ما تعرضت له من تعذيب واغتصاب من قبل 15 من عناصر المليشيا المؤيدة لمعمر القذافي، ولكن تم إسكاتها عنوة وإخراجها خارج الفندق من قبل عملاء حكوميين. وتعرض الصحفيون الذين حاولوا مساعدتها لاعتداء جسدي، كما تم تحطيم كاميرا واحدة على

الأقل تابعة لمحطة 'سي أن أن' من أجل تخريب المادة التي تم تصويرها لما كان يجري في الفندق. إلا أنه تم إنقاذ بعض المقاطع المصورة وظهرت على النشرات الأخبارية في جميع أنحاء العالم.

--- ---

حشد من المهاجمين يهاجم مطبعة في البحرين؛ والحكومة السعودية تطرد مراسل صحفي دولي

http://www.cpj.org/ar/2011/03/016947.php

نيويورك، 15 آذار/مارس 2011 – مهاجمون مسلحون في هذا الصباح بمداهمة مطبعة المنامة التابعة للصحيفة البحرينية المستقلة 'الوسط'، مما أدى إلى إلحاق أضرار بالمعدات وإعاقة إصدارعدد هذا اليوم من الصحيفة. لجنة حماية الصحفيين تشجب هذا الاعتداء، والذي يأتي متزامناً مع استقدام وحدات عسكرية من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة للمساعدة على احتواء الاضطرابات السياسية في البحرين

وفي هذه الأثناء، عمدت الحكومة في المملكة العربية السعودية إلى سحب أوراق الاعتماد الصحفية من الصحفي أولف لاسينغ، وهو مراسل متقدم في وكالة 'رويترز' للأنباء يعمل من الرياض، وذلك وفقاً لما أوردته الوكالة. وزعمت الحكومة أن التغطية الصحفية التي أوردها لاسينغ للاحتجاجات الأخيرة في البلاد كانت غير دقيقة، ولكنها لم تقدم أية تفاصيل، ووقفت وكالة رويترز موقفا مؤيدا لمراسلها. وأضافت الوكالة إن سحب الاعتماد الصحفي من لاسينغ يعني أنه يتعين عليه مغادرة البلاد. وفي وقت مبكر من هذا الشهر، أصدرت السلطات السعودية حظرا على الكتابة إلى أجل غير مسمى ضد ثلاثة صحفيين ناقدين يعملون في صحيفة 'الوطن' التي تسيطر عليها الحكومة، ولم تقدم السلطات أي سبب لهذا الإجراء، إلا ان الصحفيين الثلاثة، وهم: أمل زاهد، وأميرة كشغري، وعدوان الأحمري، كانوا قد كتبوا عن الاضطرابات السياسية في المنطقة، وذلك حسب ما تظهر أبحاث لجنة حماية الصحفيين.

وفي البحرين، حيث نظم محتجون من الأغلبية الشيعية تظاهرات تطالب بالإصلاح منذ عدة أسابيع، أعلن الملك حمد بن عيسى آل خليفة اليوم بدء العمل بحالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر، وذلك وفقا لتقارير إخبارية. وفي يوم الأثنين، دخل البحرين ما يقارب 1,000 جندي سعودي و 500 جندي إماراتي وذلك بناء على طلب الملك، حسب ما أوردت تقارير إخبارية، وهو تحرك أدى إلى زيادة التوتر في المنطقة.

هاجم عشرات من الرجال المسلحين بالسكاكين والهروات، في حوالي الساعة الواحدة صباحاً، مطبعة الصحيفة البحرينية اليومية 'الوسط'، وذلك وفقاً لما أفاد به منصور الجمري، رئيس تحرير الصحيفة. وقد دخل المهاجمون مقر المطبعة عنوة، وهددوا الموظفين الذين كانوا يعدون لطباعة عدد اليوم من الصحيفة، ثم قاموا بتحطيم المطبعة مما أدى إلى تعطيلها، وذلك وفقاً لما أفاد به الجمري للجنة حماية الصحفيين. وأضاف الجمري أن الصحيفة اتصلت بوزارة الداخلية، التي قامت بدورها بإرسال قوات أمن لتفريق الحشد. وقد وافقت مطبعة بحرينية أخرى، وهي المطبعة التابعة لصحيفة 'الأيام' على طباعة عدد اليوم من صحيفة 'الوسط'.

وقال روبرت ماهوني، نائب مدير لجنة حماية الصحفيين، "نحن نشجب هذه المحاولة لفرض الرقابة من خلال عنف الغوغاء وتهديداتهم. إن حكومة البحرين مسؤولة عن سلامة الصحفيين والأمن المادي للمرافق الصحفية. يجب على السلطات أن تلاحق جميع المسؤولين عن الاعتداء على صحيفة 'الوسط'".

وقال الجمري إن بعض المهاجمين ظلوا متواجدين خارج مقر الصحيفة في وقت لاحق من هذا اليوم، وذلك في جهد واضح لتهديد الصحيفة. وما انفك مؤيدو الحكومية يضايقون موظفي مطبعة صحيفة 'الوسط' خلال الأيام القليلة الماضية، وذلك وفقاً لتقارير إخبارية ومصادر لجنة حماية الصحفيين.

وقال الجمري للجنة حماية الصحفيين أن صحيفته مستهدفة فيما يتصل بتغطيتها للتظاهرات السياسية. ففي يوم الأحد، تعرض المصور محمد المبروق من صحيفة الوسط للضرب على يد مؤيدي الحكومة. كما ظهرت أسماء عدد من صحفيي 'الوسط' ومن بينهم الجمري في ما يدعى "قائمة العار" المجهولة المصدر التي انتشرت على نطاق واسع على شبكة الإنترنت في البحرين.

--- ---

مع تزايد االاضطرابات، البحرين واليمن تعيقان عمل الصحافة

http://cpj.org/ar/2011/03/017021.php

نيويورك، 14 آذار/مارس 2011 –قالت لجنة حماية الصحفيين اليوم، إن السلطات في اليمن والبحرين تواصل إعاقة التغطية الصحفية للاضطرابات السياسية الجارية، ودعت حكومتي البلدين أن يسمحا للصحفيين بالعمل دون دون الاقتصاص منهم. ففي اليمن، تم طرد ستة صحفيين على الأقل منذ يوم السبت، وذلك وفقا لتقارير إخبارية ومقابلات أجرتها لجنة حماية الصحفيين. وفي البحرين قامت قوات الأمن ورجال مسلحون يرتدون ملابس مدنية بمهاجمة مصور صحفي يعمل مع صحيفة 'الوسط' بينما كان يغطي التظاهرات في العاصمة، المنامة.

قامت قوات الأمن اليمنية اليوم بمداهمة شقة في صنعاء يقيم فيها أربعة صحفيين، وذلك وفقاً لما أوردته صحيفة 'نيويورك تايمز'. وحددت الصحيفة هويات الصحفيين، وهم: أوليفر هولمز، وهو يساهم بمقالات لصحيفة 'وول ستريت جورنال' ومجلة 'تايم'؛ وهالي سويتلاند إدواردز، وهو يساهم بمقالات لصحيفة 'لوس أنجلوس تايمز'؛ وجوشوا ماريكيش، وهو مصور صحفي؛ وبوريتا واكر، وهو يساهم بمقالات لصحيفة 'واشنطن بوست'. وقد اقتيد الصحفيون الأربعة إلى سلطات الهجرة التي أمرت بإبعادهم "لأسباب تتعلق بالأمن الوطني". وقالت صحيفة 'نيويورك تايمز' إن هولمز ووكر هما بريطانيان، وماريكيش وإدواردز هما أمريكيان.

وقال هولمز لصحيفة 'نيويورك تايمز' في مقابلة عبر الهاتف من المطار، "أنا متأكد من أن طردنا تم بسبب أننا نحن الأربعة كنا نغطي الأخبار حول العنف المتزايد ضد المتظاهرين". وقال إدواردز إن طردهم يمثل إشارة واضحة على أن حملة القمع ضد المتظاهررين سوف تشتد "وليس ثمة أحد من الصحفيين هنا سيراها".

كما احتجز عملاء لقوات الأمن في يوم السبت المراسل الصحفي باتريك سايميز والمصور الصحفي ماركو ديلورا، اللذين يقومان بمهمة لمجلة "أوتسايد" الأمريكية المعنية بالسفر والمغامرات. وذلك حسبما أفاد به سايميز للجنة حماية الصحفيين. وعلى الرغم من أنهما يحملان تأشيرة سفر صحفية، إلا أن السلطات وضعتهما على متن طائرة متوجهة إلى إسطنبول. وقال سايميز للجنة حماية الصحفيين عبر رسالة إلكترونية، "من الواضح أنه يجري طردنا وذلك ببساطة من أجل تجنب احتمال أن نكون قادرين على معرفة ما يجري في صنعاء". وأضاف سايميز إنه وزميله كانا يعملان على موضوع صحفي حول السفر، وانهما أكدا للسلطات مراراً "أننا لم نطلب تغطية التظاهرات، ولم نقم بذلك".

هذا، وقد واصل مؤيدو الحكومة تهديد الصحفيين المحليين. ففي يوم السبت، توجهت مجموعة مكونة من حوالي عشرين رجلا يُعتقد أنهم من مؤيدي الحكومة إلى نقابة الصحفيين اليمنيين في صنعاء وهددوا بإحراقها، وذلك وفقاً لصحفيين محليين وخبر نشرته النقابة على موقعها الإلكتروني.

وقال روبرت ماهوني، نائب مدير لجنة حماية الصحفيين، "نحن نشعر بالقلق جراء إبعاد الصحفيين الأجانب ونخشى أن ذلك قد يكون مقدمة لتشديد حملة القمع ضد الصحفيين المحليين الذين يسعون لتغطية التظاهرات

في اليمن. نحن نطالب السلطات اليمنية إلغاء أوامر الإبعاد والسماح لجميع الصحفيين بالعمل بحرية".

وفي البحرين، قام عناصر تابعون لقوات الأمن ورجال يرتدون ملابس مدنية بضرب المصور الصحفي محمد المخرق، الذي يعمل مع الصحيفة اليومية المستقلة 'الوسط'، وذلك وفقاً لتقارير إخبارية ولصحفيين محليين. وكان محمد المخرق يرتدي سترة تحمل اسم الصحيفة التي يعمل بها، وقال للجنة حماية الصحفيين إنه كان يغطي التظاهرات في يوم الأحد في المنامة عندما توجه نحوه حوالي عشرين رجلا وقاموا بضربه وحطموا الكاميرا التي كانت بحوزته وهاتفه الخلوي. وقال المخرق إنه أصيب بكدمات شديدة.

وأفاد صحفيون محليون للجنة حماية الصحفيين إنه يجري ترويج قائمة تدعى ما يسمى "قائمة العار البحرينية" عبر شبكة الإنترنت، وتتضمن 25 شخصا وصفتهم القائمة بأنهم "عملاء يهدفون إلى بيع وطنهم"، ومن غير المعروف من هي الجهة التي وضعت تلك القائمة. وقد راجعت لجنة حماية الصحفيين هذه القائمة ووجدت فيها أسماء تسعة صحفيين ناقدين على الأقل، من بينهم منصورر الجمري، رئيس تحرير صحيفة 'الوسط'؛ وعبد الجليل السنكيس، وهو مدون بحريني وناشط في مجال حقوق الإنسان؛ وعلي عبد الإمام، وهو مدون بحريني؛ وقاسم حسين، وهو صحفي ناقد. وقال أحد الصحفيين ممن ظهر اسمهم على القائمة للجنة حماية الصحفيين: "أنا لم أعد أشعر بالأمن، فأنا أتلقى تهديدات عبر الهاتف حيث يقول فيها المتصلون إنهم سيطعنوني في ظهري، فاسمي أيضا يظهر على القائمة". وطلب الصحفي عدم الإفصاح عن هويته خشية تعرضه للعقاب.

وأضاف روبرت ماهوني من لجنة حماية الصحفيين، "إن التقارير بشأن وجود 'قائمة العار البحرينية' تثير قلقاً بالغاً. يجب على السلطات أن تشجب هذه القائمة وأن تضمن سلامة جميع الصحفيين".

--- ---

استهداف صحفيين باعتداءات في البحرين واليمن وليبيا

http://cpj.org/ar/2011/02/016835.php

نيويورك، 18 شباط/فبراير 2011 – دعت لجنة حماية الصحفيين اليوم السلطات البحرينية واليمنية والليبية أن تتوقف عن مساعيها الرامية لمنع وسائل الإعلام من تغطية التظاهرات المناهضة للحكومات. فقد استخدمت السلطات البحرينية الذخيرة الحية (بما في ذلك إطلاق الرصاص من طائرات مروحية) ضد المتظاهرين المسالمين والصحفيين، وذلك وفقاً لتقارير إخبارية. وفي اليمن، اعتدى بلطجية مناصرون للحكومة على صحفيين اثنين على الأقل. إلى جانب ذلك، يبدو أن الحكومة الليبية عمدت إلى إغلاق مواقع فيسبوك وتويتر والجزيرة، وذلك كوسيلة لإسكات التغطية الصحفية حول التظاهرات.

وقال محمد عبد الدايم، منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في لجنة حماية الصحفيين، "إن قيام قوات الأمن بإطلاق الرصاص على الصحفيين من الطائرات المروحية يمثل تصعيداً خطيرا في مساعي البحرين لكبح التغطية الإعلامية للاضطرابات السياسية. يجب على السلطات إيقاف جميع الأعمال العدائية ضد الصحفيين فوراً وأن تسمح للصحافة بالعمل بحرية وأمان".

البحرين:

• وفقاً لصحيفة نيويورك تايمز، "قامت قوات في طائرة مروحية كانت تطلق الرصاص على الجموع بفتح النيران على مراسل صحفي غربي وعلى مصور فيديو كانا يصوران لقطات من أعمال العنف الأخيرة". وأفادت الصحيفة أن الصحفيين المستهدفين هما مراسل صحيفة نيويورك تايمز مايكل سلاكمان، ومنتج أفلام الفيديو في الصحيفة شين باتريك فاريل.

•اعترضت سلطات المطار ستة عشر صحفيا أجنبيا يعملون في محطة بي بي سي، ومحطة سي أن أن، ومجموعة صحف مكلاتشي، ومحطة سي بي أس، ومؤسسات إعلامية أخرى، واحتجزتهم ومنعتهم من دخول البلاد لمدة عدة ساعات، وذلك وفقاً لصحفيين محليين وتقارير إخبارية.

•وأفاد صحفي محلي للجنة حماية الصحفيين وطلب عدم الكشف عن هويته أن الصحفيين المستقلين يتلقون تهديدات عبر الهاتف والرسائل النصية كي يتوقفوا عن التغطية الصحفية لحملة القمع التي تشنها الحكومة.

•أصيب مصور أجنبي لم تتحدد هويته بجراح وشوهد يُنقل إلى المستشفى، وذلك وفقاً لصحفيين محليين.

--- ---

تواصل استهداف وسائل الإعلام أثناء التظاهرات في البحرين واليمن والعراق

http://cpj.org/ar/2011/02/016834.php

نيويورك، 17 شباط/فبراير 2011 – قالت لجنة حماية الصحفيين اليوم إن السلطات في البحرين واليمن صعّدت اعتداءاتها الجسدية على الصحفيين من أجل كبح التغطية الصحفية للتظاهرات المتنامية المناوئة للحكومات. وفي العراق، تعرض صحفيان على الأقل لاعتداءات قام بها حراس يقومون بحماية مبنى الحزب الديمقراطي الكردستاني، وذلك وفقا لما أفاد به صحفيون محليون للجنة حماية الصحفيين.

وقال محمد عبد الدايم، منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في لجنة حماية الصحفيين، "لا يجوز للحكومات في جميع أنحاء الشرق الوسط وشمال إفريقيا أن تحرم مواطنيها من التغطية الصحفية لهذه الأحداث الكبيرة التي تعم المنطقة. ويجب السماح لوسائل الإعلام المحلية والدولية بتغطية الأخبار".

وفي البحرين، تعرض مراسل قناة "أي بي سي"، ميغيل ماركيز، للضرب في وقت مبكر من يوم الخميس من قبل من وصفهم "بعصابة من البلطجية" بينما كان يغطي المحاولات العنيفة التي قامت بها الحكومة لإخلاء ميدان الؤلؤة في المنامة. ويمكن سماع صوت ماركيز في تسجيل صوتي موجود على الموقع الإلكتروني للقناة، وهو يصرخ "صحفي" بينما كان يتعرض للضرب. وقد تمت مصادرة الكاميرا التي كانت بحوزته.

وأورد عدة صحفيين اليوم أن السلطات البحرينية تمنع الصحفيين من دخول البلاد. ونشر الصحفي نيكولاس كريستوف من صحيفة نيويورك تايمز على موقع تويتر: "بدأت البحرين بمنع الصحفيين من دخول البلاد عبر المطار. لا بد أن الملك حمد لا يريد وجود شهود على وحشيته". وأفاد روي غوتمان للجنة حماية الصحفيين، وهو محرر الشؤون الأجنبية في مجموعة صحف مكالتشي، أن الصحفية نانسي يوسف التي تعمل مع هذه المجموعة الصحفية منعت من دخول البلاد.

وفي اليمن، قام اليوم مؤيدون للحكومة باستهداف المصورين الصحفيين ومصوري القنوات التلفزيونية خلال التظاهرات المناهضة للحكومة. فقد تعرض أربعة مصورين على الأقل لاعتداءات وضرب وتمت مصادرة الكاميرات التي بحوزتهم، ومن بينهم: أحمد غراسي من وكالة الأنباء الفرنسية، ويحيى عرهب من وكالة الصور الأوروبية، وعمار عوض من وكالة رويترز، وحسن وطف من وكالة أسوشيتد برس، وذلك وفقاً لصحفيين محليين. وتعرض مصور قناة الجزيرة، سمير النمري، للضرب كما تم تحطيم الكاميرا التي كانت بحوزته. كما تم الاعتداء على عادل عبد المغني، مراسل صحيفة "الوحدوي" الأسبوعية المعارضة التي تتخذ من صنعاء مقرا لها، وتمت مصادرة الكاميرا التي كانت بحوزته، وذلك وفقاً لما أوردته صحيفة الوحدوي. كما تعرض للضرب أيضاً مصور قناة العربية عبد القوي الصوفي، وذلك على يد مؤيدي الحكومة، كما تم تحطيم الكاميرا التي كانت بحوزته.

وفي العراق، أصيب الصحفي هامين لطيف بالرصاص اليوم بينما كان يغطي تظاهرات مناهضة للحكومة احتجاجا على البطالة والفساد، ويعمل هذا الصحفي مع الموقع الإلكتروني الإخباري "دستور" الذي يتخذ من السليمانية مقراً له، وذلك حسبما أفاد ماريوان حمة سعيد للجنة حماية الصحفيين، وهو مدير جماعة محية معنية بحرية الصحافة تدعى مركز مترو. وقام عشرات المتظاهرين بمهاجمة بناية الحزب الديمقراطي الكردستاني. وأفاد صحفيون محليون للجنة حماية الصحفيين أن حراس البناية أطلقوا الرصاص على هامين لطيف بينما كان يلتقط صوراً للتظاهرة. وقد أدخل الصحفي إلى المستشفى لفترة وجيزة، وقد أصيب أيضاً بكسر بأحد أصابعه. قام حراس البناية أيضاً بضرب الصحفي رحمان غريب الذي يعمل مع مركز مترو ومع الموقع الإلكتروني الإخباري "السومرية نيوز"، بينما كان يغطي التظاهرات، وذلك حسب ما أفاد به رحمان غريب للجنة حماية الصحفيين. وأضاف الصحفي أن ثلاثة رجال من قوات الأمن التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني يرتدون ملابس عسكرية قاموا بضربه، وقال "طلبت اعتذارا رسميا من الحزب الديمقراطي الكردستاني وإجراء تحقيق بشأن ما حدث". كما أصيب صحفيان آخران بجراح، وذلك وفقاً للصحيفة المستقلة "هولاتي" التي تصدر مرة كل أسبوعين. وأحد هؤلاء الصحفيين هو آلان محمد، وهو مصور صحفي يعمل مع وكالة صور محلية تدعى ميتروغرافي. ولم تحدد الصحفية اسم الصحفي الآخر. وقد قتل شخصان وأصيب 57 شخصا بجراح أثناء هذه التظاهرات، وذلك وفقاً لتقارير إخبارية محلية.

--- ---

لجنة حماية الصحفيين تدعو السلطات البحرينية إلى الكف عن مضايقة الصحفيين الناقدين

http://www.cpj.org/ar/2011/07/017623.php

نيويورك، 19 تموز/يوليو 2011 – طالبت لجنة حماية الصحفيين السلطات البحرينة بإنهاء المضايقات والملاحقات القضائية الملفقة ضد الصحفيين الناقدين.

ومنذ شباط/فبراير، تعرض الصحفيون الناقدون إلى تهديدات وتحقيقات وحملات تشويه من قبل مطبوعات مملوكة للحكومة أو موالية لها، كما تعرض الصحفيون لمضايقات وملاحقات قانونية من قبل مؤيدي الحكومة.

ظلت الصحفية ريم خليفة هدفا للمضايقات والتهديدهات وحملات التشهير المنسقة، وكان آخرها اتهامها بالإساءة اللفظية والاعتداء البدني على أحد مؤيدي الحكومة، حسبما أوردت تقارير إخبارية محلية. وتعمل ريم خليفة في صحيفة 'الوسط' اليومية الناطقة باللغة العربية والتي تعرضت للكثير من المضايقات، كما تساهم لوسائل إعلام محلية ودولية أخرى.

وقال محمد عبد الدايم، منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في لجنة حماية الصحفيين، "تقع على حكومة البحرين مسؤولية حماية الصحفيين من الجهات التي تلجأ للتهديد بالعنف، والترهيب، والاتهامات الجنائية الملفقة بهدف التأثير على التغطية الصحفية. يجب على الحكومة إيقاف حملات التشهير التي تشنها المطبوعات المؤيدة للحكومة ضد الصحفيين الناقدين".

كانت الصحفية ريم خليفة تشارك في مؤتمر صحفي عقده وفد أيرلندي مؤلف من أطباء وسياسيين ونشطاء في مجال حقوق الإنسان، وذلك في فندق في المنامة مساء يوم الخميس. وانتهى المؤتمر الصحفي قبل موعده المحدد بعد أن قام مؤيدون للحكومة وصحفيون يعملون في وسائل الإعلام الحكومية بتهديد أعضاء الوفد والصحفيين المستقلين المتواجدين، وذلك وفقا لما أوردته محطة 'سي أن أن' التلفزيونية. وعندما حاولت ريم خليفة مقابلة أحد أعضاء الوفد، قامت مجموعة صغيرة من مؤيدي الحكومية بمقاطعتها مرارا وتكرارا، وظل يلاحقونها ويوبخونها، حسبما أفادت ريم خليفة ووفقا لأقوال متطابقة أدلى بها صحفيون آخرون كانوا متواجدين في المكان.

تبع ذلك جدال لفظي وسعت ريم خليفة لانتزاع كاميرا من امرأة كانت توجه لها انتقادات وتصورها، تدعى هند الفايز، ووصفتها بعض وسائل الإعلام بأنها ممرضة أو طبيبة، وزعمت هند الفايز أن خليفة قامت بضربها. وقد اطّلعت لجنة حماية الصحفيين على صور الفيديو والصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها، وتوضح الصور أن ريم خليفة لم تقم بضرب هند الفايز. وفي يوم الأحد، تم استدعاء ريم خليفة للمثول أمام النائب العام لاستجوابها، وتم الإفراج عنها بانتظار انتهاء التحقيق، حسبما أوردت تقارير إخبارية محلية. وقد أنكرت ريم خليفة جميع الاتهامات ورفعت شكوى مضادة بسبب تعرضها للإهانة وانتهاك خصوصيتها.

وفي هذه الأثناء، شرعت وسائل الإعلام الحكومية بحملة تشهير ضد ريم خليفة، إذ تحدثت عن الحادثة زاعمة بأن ريم خليفة ارتكبت جريمة وأن القضاء أدانها بالذنب. وقامت صحف 'الوطن' و 'الأيام' و 'أخبار الخليج' و 'البلاد' ووكالة الأنباء البحرينية الرسمية بوصف ريم خليفة على أنها معتدية ونشر معظمها صورا ثابتة مُضللة مأخوذة من مقطع فيديو لإيهام المشاهدين بأن ريم خليفة قامت بضرب هند الفايز.

وكانت ريم خليفة هدفا متكررا لمؤيدي الحكومة على مواقع الاتصال الاجتماعية الإلكترونية. وفي بعض الحالات، كتب أشخاص مجهولو الهوية مواد تتعقب أماكن تواجدها، للإعلام عن الأماكن التي يمكن مضايقتها بها. وفي إحدى تلك المواد المنشورة، أعلن أحد مستخدمي موقع تويتر أن ريم خليفة توجهت لاصطحاب أطفالها من المدرسة، وطلب من القراء التوجه إلى هناك "لإلقاء التحية عليها".

ريم خليفة ليست الوحيدة التي تواجه مثل هذه المضايقات؛ إذ تكشف الأبحاث التي أجرتها لجنة حماية الصحفيين أن عددا كبيرا من الصحفيين الناقدين تعرضوا لأساليب شبيهة، بمن فيهم الصحفيون المحليون مريم الشروقي، وليس ضيف، ونزيهة سعيد، ومازن مهدي، والصحفيين الدوليين محمد فاضل وفردريك ريختر.

كانت الصحفية مريم الشروقي قد تعرضت لملاحقة قضائية مسيسة في عام 2009 بسبب قيامها بالكشف عن تمييز مؤسسي ضد الشيعة، والكتابة حول مواضيع سياسية حساسة أخرى، وواجهت تهديدات خلال الأشهر الأخيرة. وفي 7 تموز/يوليو، تم استدعاء مريم الشروقي، والتي تعمل في وزارة التربية أيضا، للمثول للتحقيق في المدرسة من قبل مدير قسم التعليم الخاص، وذلك حسبما أفادت الصحفية. وقد جرى معها تحقيق لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة بشأن انتمائها المزعوم لجمعية للمواطنين الشيعة وحول كتاباتها في صحيفة 'الوسط' اليومية، حسبما أفادت الصحفية.

وقد ظل آلاف البحرينيين يتظاهرون منذ شباط/فبراير للمطالبة بزيادة الحقوق السياسية وإنهاء التمييز ضد المواطنين الشيعة الذين يشكلون أغلبية السكان ويعانون من نقص التمثيل السياسي.

وإلى جانب حملات المضايقة والترهيب ضد الصحفيين الناقدين منذ انطلاق الانتفاضة في البحرين، وثقت لجنة حماية الصحفيين عشرات الحالات التي تعرض فيها صحفيون للاحتجاز؛ ومقتل صحفيين أثناء الاحتجاز؛ وأحكام سجن لفترات طويلة ضد مدونين ناقدين؛ وإغلاق أبرز صحيفة يومية مستقلة في البلاد؛ والطرد التعسفي من البلاد؛ وملصقات إعلانية برعاية الحكومة للتشهير بالصحفيين والناشطين؛ وعددا كبيرا من الاعتداءات البدنية ضد المراسلين الصحفيين.

ثالثاً: الإتحاد الدولي للصحفيين

الاتحاد الدولي للصحفيين يدعو لوضع حد لحملة الترهيب ضد الصحفيين في البحرين

18 أيار 2011

http://mena.ifj.org/ar/articles/ifj-calls-for-end-to-intimidation-campaign-against-journalists-in-bahrain-2

ادان الاتحاد الدولي للصحفيين اليوم حملة الترهيب التي تستهدف الصحفيين الذين يعملون في الصحف التي تنتقد الحكومة البحرينية. وقد اتهم الاتحاد الدولي للصحفيين السلطات البحرينية بالتضييق المنهج تتعرض على الاعلام في أعقاب الاحتجاجات المناهضة للحكومة، وقال بأن هناك ما لا يقل عن 68 صحفيا يعملون في جريدتين يوميتن هما الوسط والبلاد قد تم فصلهم من عملهم، او اعتقالهم، أواتهامهم بالخيانة في حين اضطر آخرون للهرب إلى المنافي لتفادي الاعتقال في ظل حملة الترهيب المستمرة.

وقال جيم بوملحة، رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين: "هناك حملة مروعة لإسكات المعارضة في البحرين والصحافيين في البحرين هم من الاهداف الرئيسية. حيث تتدخل السلطات في شؤون الاعلام وتلجأ للترهيب الفاضح في محاولة للسيطرة على المعلومات وتحجيم التغطية المستقلة. لا بد من كشف هذه الممارسات ومقاومتها."

وتقول التقارير أن السلطات البحرينية شرعت في مطاردة منتقدي الحكومة واعتقلت عددا من الصحفيين بتهمة خيانة المملكة. وقد ورد في احد التقارير الذي يحمل عنوان "الصحافيون في البحرين: قتل الكلمة وحصار الحرية" إلى أن من بين المعتقلين مراسل الوطن حيدر محمد، والمدون زكريا العشيري الذي يقال أنه واحد من الصحفيين اللذان ماتا في السجن.

وقال الاتحاد الدولي للصحفيين انه يشعر بقلق عميق لحالة الصحفيين في البحرين الذين تأثروا بهذه الحملة، سواء كانوا قيد الاعتقال، او في انتظار المحكمة، أو المشردون في المنافي. ويطالب الحكومة البحرينية بالتراجع عن كل الاجراءات التي تنتهك حقوق الاعلام واستقلاليته.

وأضاف بوملحة: "إننا نطالب الحكومة البحرينية بإعادة بناء مناخ حرية الصحافة باعتباره حقا اساسيا للمواطنين بالحصول على المعلومات. ولن يتم احترام هذا الحق ما لم يتم تحرير جميع الصحفيين المعتقلين، والغاء كل مذكرات الاعتقال بحق الصحفيين، ورفع الحظر عن الاعلانات في صحيفة الوسط، واعادة جميع الصحفيين الذين فصلوا دون حق إلى عملهم، وتأسيس هيئة مستقلة للتحقيق في التقارير حول وفاة صحفيين وهم قيد الاعتقال."

وقد دفعت الحملة الضخمة لطرد عمال وموظفين بحرينيين يشتبه بمشاركتهم في المظاهرات المناوئة للحكومة من عملهم لأن تقوم منظمة العمل الدولية بتحذير الحكومة البحرينية بأن هذه الاجراءات تهدد

بتدمير سجل البلد كونها الدولة الخليجية الوحيدة التي تتبنى "سياسات تقدمية تجاه الحقوق العمالية في منطقة الخليج". وقد رحبت المنظمة الدولية بقرار تأسيس لجنة مشتركة لمراجعة كل حالات الطرد التي تعرض لها الموظفين.

وقال جي رايدر، نائب مدير عام منظمة العمل الدولية، في مقابلة مع قناة الجزيرة: "تتميز البحرين كونها بلدا يمتلك حركة نقابية مستقلة. وإن منظمة العمل الدولية تعمل ما بوسعها بالتعاون مع الحكومة وشركائنا الآخرون لايجاد مخرجا يمكن هؤلاء العاملين من العودة إلى وظائفهم."

يمثل الاتحاد الدولي للصحفيين ما يزيد على 600000 صحفي في 131 دولة حول العالم

ثالثاً: متفرقات

"بوكوفا" تطالب بالتحقيق فى قتل إعلاميين بـ"البحرين" 22 ابريل 2011

http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=14822

دعت المديرة العامة لليونسكو، إيرينا بوكوفا، أمس، إلى القيام بالتحقيقات اللازمة حول وفاة كل من كريم فخراوى، أحد مؤسسى الجريدة اليومية المستقلة "الوسط" والناشط الإليكترونى زكريا راشد حسن، اللذين توفيا فى السجن فى البحرين خلال هذا الشهر، قائلة: إن كريم فخراوى وزكريا راشد حسن كانا يدافعان عن نشوء وتطور وسائل إعلام حرة ومتعددة، الأمر الذى تدافع عنه اليونسكو وتعمل من أجله باعتباره أحد الضمانات للحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والمواطن ، وتابعت "إن الملابسات التى أحاطت بوفاة كل منهما تثير الكثير من القلق. وإننى أدعو السلطات البحرينية إلى القيام بتحقيقات معمقة حول هاتين القضيتين".

كان كريم فخراوى، البالغ من العمر 49 عاما، عضوا فى مجلس إدارة "الوسط"، التى شارك فى تأسيسها عام 2002. وتوفى يوم 12 إبريل، بعد أسبوع على اعتقاله.

الكلمة تساوي الموت

رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain Press Association